تأثير إدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على علاقة مستوى هذا الخطر بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

د. أمينة رمضان محمد نمير*

ملخص البحث:

يصاحب اتخاذ مراقب الحسابات قرار قبوله عملاء المراجعة الجدد، أو قبوله الاستمرار مع عملائه الحاليين نشأة مجموعة متنوعة من المخاطر. وقد تؤثر تلك المخاطر على إجراءات عملية المراجعة والقرارات التي يتخذها مراقب الحسابات طوال فترة أدائه التكليف بأعمال المراجعة، على نحو قد يؤدي في النهاية إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة. ويهدف البحث الحالي إلى دراسة وتحليل وبلورة عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، وإيجاد دليل عملي على مدى وجود علاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة في بيئة التطبيق المصرية، وإيجاد دليل عملي على مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته)، كاستراتيجية لإدارة مخاطر أعمال مراقبي الحسابات، على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل.

ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمد الباحث على عينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية تتكون من ٢١٧ مشاهدة عن الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥. وقد تم قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام مجموعة من عوامل الخطر والتي تم تحديدها اعتمادًا على الدراسات السابقة ذات الصلة، وعلى القوائم المالية، وتقارير مجالس الإدارة الصادرة عن شركات العينة كمصدر للبيانات اللازمة لقياس هذه العوامل. كما تم الرجوع إلى تقارير المراجعة المرفقة بالقوائم المالية لشركات عينة الدراسة لتحديد هوية مراقبي الحسابات والذين يوقعون على تقارير المراجعة بصفتهم شركاء للتكليف، وطول فترة بقائهم مع عملائهم، ومستوى تخصصهم ومنشآتهم في القطاعات التي تعمل فيها شركات عملاء المراجعة، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد أظهرت نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في البحث وجود علاقة عكسية معنوية بين متغيري البحث السابقين، حيث أظهرت قيم F المحسوبة لنماذج الانحدار مستوى معنوية مرتفعًا، ولكن على مستوى عوامل الخطر الفردية، فقد أظهرت قيم اختبار t مستوى معنوية مرتفعًا فقط لأحد عوامل الخطر التي تم استخدامها في البحث الحالي لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، وتحديدًا تزامن تاريخ انتهاء العام المالي لأغلب شركات عملاء المراجعة. كما بينت نتائج البحث أيضًا تأثير متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (لمنشأته) طرديًا (عكسيًا) ولكنه تأثير غير معنوي.

الكلمات المفتاحية: خطر أعمال مراقب الحسابات، إدارة خطر أعمال مراقب الحسابات، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات.

* مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة دمنهور
E-mail: Amina_nomer@yahoo.com

The Effect of Auditor's Business Risk Management on the Relationship between this Risk and Audit Report Lag

an Applied Study on Egyptian Listed Companies

Abstract

The auditor's decision to accept new audit clients or to continue with their existing clients is accompanied by the existence of a variety of risks. Such risks may affect audit procedures and decisions made by the auditor throughout the performance of the audit process, which may eventually lead to audit report lag. The current research aims at studying, analyzing and determining the risk factors of the auditor's business, finding practical evidence on the relationship between the risk level of the auditor's business and audit report lag at the Egyptian practical environment, and finding a practical evidence on the effect of auditor's industrial specialization (or/ and its audit firm), as a strategy for auditors' business risk management, on the direction and level of significance of the relationship between the dependent and independent variables of this research.

To achieve the objective of the current research, the researcher relied on a sample of Egyptian listed companies consisting of 217 observations in the period from 2013 to 2015. The level of auditor business risk was measured using a set of risk factors which were determined depending on previous studies, the financial statements, and the reports of the boards of directors issued by the study's sample in order to obtain the necessary data to measure these factors. Also the researcher relies on audit reports attached to the financial statements of the study's sample to identify the auditors who sign the audit reports as their engagement partners, the length of their stay with their clients, the level of their industrial specialization and their establishments in the sectors in which the audit firms work, and audit report lag.

The results of the regression analysis models used in the current research showed a significant negative relationship between the two previous research variables. The calculated F-values of the regression models showed a high level of significance. However, at the level of the individual risk factors, the t-test values showed a high level of significance only for one risk factor which was used in the current research to measure the auditor business risk, which was synchronized the end date of the financial year of most audit firm.

The study results also showed that the effect of the variable of the industrial specialization of the auditor (his audit firm) is positive (negative), but it has insignificant effect on the level of significance and direction of the previous relationship.

Key words: Auditor's Business Risk, Auditors' Business Risk Management, Auditor's Industrial Specialization, Audit Report Lag, Auditors' Business Risk Factors.

١- مقدمة

يصاحب قرار قبول الاستمرار مع عملاء المراجعة[١] الحاليين، أو قبول نظرائهم الجدد مجموعة متنوعة من المخاطر والتي تهتم بها منشأة المحاسبة والمراجعة. وتتراوح تلك المخاطر بين الأضرار المالية المحتملة الناتجة عن احتمال عدم تحصيل أتعاب المراجعة، وقضايا التقاضي المحتملة، والتأثير سلبًا على السمعة، إلى وقفها نهائيًا عن ممارسة المهنة. وتنتمي تلك المخاطر إلى مكون خطر أعمال مراقب الحسابات (Ethridge et al., 2007a) كأحد المكونات الثلاثة لنموذج مخاطر قبول التكليف بأعمال المراجعة[٢]. ونظرًا للاضرار التي قد تحدثها هذه المجموعة من المخاطر، فقد طالب البعض (e.g., Hsieh & Lin, 2016; Giroux & Cassell, 2011; Khalil et al., 2011) منشآت المحاسبة والمراجعة بتقييم مستوى تلك المخاطر أثناء مرحلة قبول التكليف بأعمال المراجعة ليس فقط بهدف الاعتماد على نتائج هذا التقييم لأغراض اتخاذ قرار بمدى قبول عملاء المراجعة، ولكن بهدف الاعتماد على نتائج هذا التقييم عند أداء بعض إجراءات المراجعة، واتخاذ العديد من قراراتها خلال مختلف مراحل أداء تكليف المراجعة.

وقد بُذلت جهود أكاديمية على المستوى الدولي لتحديد مدى استجابة منشآت المحاسبة والمراجعة لهذا الطلب. فعلى سبيل المثال، ركز البعض (e.g., Hsieh & Lin, 2016; Sahnoun & Zarai, 2009) على تناول علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بإجراءات المراجعة وقرارات مراقب الحسابات الصادرة بشأن عملية المراجعة عمومًا (سيطلق الباحث عليها فيما بعد اختصارًا إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا)، دون الإشارة صراحة إلى إمكانية امتداد مثل هذا التأثير إلى مدى تأخير

---

[١] يستخدم الباحث مصطلح عميل المراجعة للإشارة إلى الجهة المسئولة، نيابة عن مساهمي الشركة، بتكليف مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المالية للشركة التي تتحمل تلك الجهة المسئولية بشأنها. وتناظر تلك الجهة في مصر الجمعية العامة للمساهمين. كما يستخدم الباحث لفظ الشركة أو شركة عميل المراجعة للإشارة إلى الشركة التي يتولى مراقب الحسابات مراجعة قوائمها المالية بتكليف من الجهة المسئولة عن تكليفه.

[٢] ينطوي نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة على ثلاثة مكونات للخطر: (أ) خطر التحريفات الجوهرية (خطر المراجعة بعد استبعاد خطر الاكتشاف والذي يؤدي في حالة عدم اكتشافه إلى فشل المراجعة (Bedard & Graham, 2002, pp.41)، ويقصد به أيضًا إمكانية فشل مراقب الحسابات عن غير قصد في تعديل رأيه على نحو ملائم بشأن قوائم مالية تحتوي على تحريفات جوهرية (Ouertani & Ayadi, 2012, pp.374; Khalil et al., 2011, pp.687; Ethridge et al., 2007a, pp.2; 2007b, pp.26; Johnstone, 2000, pp.4; 2001, pp.27). (ب) خطر أعمال عميل المراجعة، ويقصد به خطر إمكانية مواجهة عميل المراجعة لانخفاض في مستوى الاداء أو فشل أعماله (Ouertani & Ayadi, 2012, pp.374; Khalil et al., 2011, pp.687; Ethridge et al., 2007a, pp.2; 2007b, pp.26; Bedard & Graham, 2002, pp.41; Johnstone, 2000, pp.3)، وبالتالي يزيد هذا الخطر من احتمال تحريف الإدارة للقوائم المالية ويزيد أيضًا من خطر أعمال مراقب الحسابات (Bedard & Graham, 2002, pp.41). (جـ) خطر أعمال مراقب الحسابات، ويشير إلى خطر تعرض مراقب الحسابات لخسارة كنتيجة لقبوله الارتباط بعميل المراجعة المحتمل (Ouertani & Ayadi, 2012, pp.374; Ethridge et al., 2007a, pp.3; 2007b, pp.26; Bedard & Graham, 2002, pp.41; Johnstone, 2000, pp.4). ويقصد بهذا الخطر أيضًا احتمال تحمل مراقب الحسابات لتكاليف تقاضي نتيجة لفشل المراجعة المرتقب وخطر تحمل التكاليف الأخرى، مثل فقدان السمعة كنتيجة للارتباط بعميل المراجعة المحتمل (Ouertani & Ayadi, 2012, pp.374).

إصدار تقرير المراجعة[١]. واستهدف البعض الآخر (e.g., Asthana, 2014; Blankley et al., 2014; 2015) تحديد مدى تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما خلص البعض (e.g., Asthana, 2014; Jaggi & Tsui, 1999; Bamber et al., 1993) إلى مساهمة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، مقاسًا بواحد أو أكثر من عوامل الخطر[٢] التي اقترح هؤلاء الكتاب استخدامها لقياس مستوى هذا الخطر، في تفسير قدر معنوي من التغير الذي يحدث سواءً على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا (Hsieh & Lin, 2016; Sahnoun & Zarai, 2009)، أو تحديدًا على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة (Asthana, 2014; Blankley et al., 2014; 2015).

وقد اشار الكتاب (Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Knechel & Payne, 2001; Jaggi & Tsui, 1999) إلى ارتباط مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة طرديًا ببعض عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات. ووفقًا لدراسة (Jaggi & Tsui, 1999)، فإنه قد يحدث هذا الارتباط الطردي مثلاً في حالة تطبيق منشأة المحاسبة والمراجعة استراتيجيات لإدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، يتم وفقًا لها الاستجابة لمستوى هذا الخطر بزيادة الجهود المبذولة عند أداء تكليف المراجعة.

وقد خلص البعض (e.g., Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Bamber et al., 1993) إلى العكس. فقد تتحقق العلاقة العكسية نتيجة لتبني استراتيجيات لإدارة خطر أعمال مراقب الحسابات، والتي يتم من خلالها الاستجابة لمستوى هذا الخطر عن طريق استخدام مراقبي حسابات متخصصين في صناعة عميل المراجعة، أو زيادة عدد أعضاء فريق المراجعة، أو قبول الاستمرار مع عملاء المراجعة السابقين.

وتوصل البعض (e.g., Hassan, 2016; Blankley et al., 2015; 2014; Asthana, 2014) إلى عدم تأثير بعض عوامل الخطر، التي استخدمت لذات الغرض، على مدى تأخير إصدار تقرير

---

[١] يقصد بتأخير تقرير المراجعة الفترة من انتهاء العام المالي لعميل المراجعة حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على هذا التقرير (Abernathy et al., 2017, pp.100; Cullinan & Zheng, 2017, pp.279; Meckfessel & Sellers, 2017, pp.30; Hassan, 2016, pp.14).

[٢] أوضح (Hillson, 2002) أنه يمكن التعامل مع الخطر باعتباره المظلة التي تتضمن كلا من الفرص والتهديدات، حيث تعبر الفرص عن المخاطر ذات الآثار الإيجابية، في حين تعبر التهديدات عن المخاطر ذات الآثار السلبية. كما عرف معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠ (ISA No.240)، بشأن مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش في سياق أدائه لأعمال المراجعة، عوامل خطر الغش بأنها الأحداث أو الظروف التي تشير إلى وجود دافع ما أو ضغوط لارتكاب الغش أو إتاحة فرصة لارتكاب الغش (IAASB, 2015, pp.166). وقياسًا على تعريف الخطر وعوامل خطر الغش السابقين يقترح الباحث تعريف عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات بأنها عبارة عن الأحداث أو الظروف التي تشير إلى وجود تهديدات أو فرص تؤثر إيجابًا أو سلبًا على مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات.

المراجعة. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسات (Sharma et al., 2017; Hassan, 2016; Asthana, 2014) إلى أن ارتفاع مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات قد لا يؤدي في جميع الحالات إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد يحدث هذا مثلاً في حالة تطبيق منشأة المحاسبة والمراجعة استراييجيات لإدارة مستوى هذا الخطر، والتي يتم بموجبها تكيف مراقب الحسابات مع المستوى الحالي لخطر أعماله واكتفائه بتحميل عملائه علاوة خطر لتغطية الخسائر المحتملة مستقبلًا، كنتيجة لقبوله تكليف معين، ولكن دون زيادة الجهود المبذولة عند أداء تكليف المراجعة (Kim & Fukukawa, 2013). ووفقًا لدراسة (Asare et al., 2005) يعتمد مدى قبول مراقب الحسابات التكيف مع مستوى خطر عملائه من ذوي مستوى الخطر المرتفع على نتيجة المفاضلة بين الدخل المحقق له من هؤلاء العملاء والخسائر المحتملة مستقبلاً كنتيجة لاحتمال تحمله تكاليف تقاضي وتدهور في مستوى سمعته مستقبلاً.

وعلى المستوى المحلي، بُذلت جهود أكاديمية، وإن كانت أقل مقارنة بتلك المبذولة على المستوى الدولي، والتي استهدفت تناول علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بإجراءات وقرارات المراجعة عمومًا (على سبيل المثال، مجاهد، ٢٠٠٢)، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة (على سبيل المثال، محمد، ٢٠١٦؛ محمد، ١٩٩٥). وفي السياق ذاته، ومن أجل تحسين مستوى الإفصاح والحفاظ على حقوق مساهمي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أقر مجلس إدارة البورصة مؤخرًا تعديلاً جديدًا في قواعد القيد بالبورصة المصرية والذي ينص على إيقاف الشركات عن التداول حال تأخرها عن إرسال القوائم المالية خلال ٤٥ يوم من تاريخ انتهاء المهلة القانونية المحددة لإرسال القوائم المالية عن فترة مالية واحدة، بدلاً من النص السابق والذي كان لا يسمح بإيقاف الشركات عن التداول إلا بعد مرور مهلة ١٥ يوم في حالة التأخر عن إرسال قوائمها المالية عن فترتين ماليتين متتاليتين. وسيسهم هذا التعديل في تلافي المشاكل التي كانت تنجم عن تطبيق القاعدة بشكلها القديم، والتي كانت تسمح للشركات بالتأخر لفترات طويلة قبل أن يتم اتخاذ إجراء قانوني ضدها، وهو أمر يتنافى مع حقوق حماية المستثمرين (البورصة المصرية، ٢٠١٦).

ويدل ما سبق أيضًا على أن تحقق العلاقة الطردية المفترضة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة قد يؤدي في بعض الحالات إلى تأخير إصدار القوائم المالية التي سيرفق بها مثل هذا التقرير.

وتكمن المشكلة في التداعيات غير المقبولة[1] لمثل هذا التأخير على مستوى نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية. فوفقًا لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) عام ٢٠١٠، توجد خصائص نوعية أربع تساهم، بتحققها في المعلومات الواردة في القوائم المالية، في تعزيز مستوى نفعية تلك المعلومات، وتحديدًا خصائص القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية، والقابلية للفهم (SFAC No. 8). ووفقًا لما جاء بتلك القائمة، تستمد تلك المعلومات بعضًا من نفعيتها، من بين خصائص نوعية أخرى، من خلال اتاحتها في التوقيت المناسب لمتخذي القرارات، من أصحاب المصلحة في تلك الشركات، وذلك قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، كما يستمد بعضها الآخر نفعيته من خضوعها للتحقق من خلال تعبيرها بصدق وعدالة عن حقيقة ما أُستخدمت للتعبير عنه قبل اتاحتها لمتخذي القرارات، شريطة أن يتم ذلك من جانب مراقب حسابات شركة عميل المراجعة، إذا كانت تلك المعلومات تخص شركات مقيدة في البورصة، وأن ترفق القوائم المالية بنتيجة هذا التحقق كتابيًا داخل ما يعرف بتقرير المراجعة، وذلك لتخفيض خطر هذه المعلومات.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن التأخير عن تقديم تلك المعلومات في التوقيت المناسب، والذي يعزى إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة قد ينتج عن تعامل مراقب الحسابات منذ قبوله التكليف بأعمال المراجعة مع مجموعة متنوعة من عوامل الخطر، والتي يمكن تناولها من منظور مكون خطر أعمال مراقب الحسابات كأحد مكونات نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة. واتساقًا مع هذا التناول، بذلت الجهود الأكاديمية على المستوى الدولي والمحلي، في محاولة منها لتحديد مستوى معنوية واتجاه العلاقة بين عوامل الخطر التي تم اقتراحها لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات وبين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، فضلاً عن اتجاه بعضها نحو اختبار تأثير إحدى استراتيجيات إدارة المخاطر أو أكثر على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة محل اهتمام البحث الحالي.

---

[1] عرض البعض (e.g., Abernathy et al., 2017; Hassan, 2016; Pham et al., 2014) لتداعيات تأخير إصدار تقرير المراجعة التالية - وذلك على سبيل المثال لا الحصر- والتي تتمثل في عدم تمكن مستخدمي تلك المعلومات من الحصول على احتياجاتهم من المعلومات في الوقت المناسب لأغراض اتخاذ القرارات، وانخفاض مستوى جودة هذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، وزيادة مستوى خطر المعلومات، ومواجهة أصحاب المصالح لمستوى مرتفع من عدم التأكد عند اتخاذهم قرارات بشأن الشركات التي تشهد قوائمها المالية وتقرير المراجعة المرفق مثل هذا التأخير.

ويثير ما سبق تساؤلات عديدة تمثل الإجابة عليها جوهر مشكلة هذا البحث، وهي: ما هي عوامل الخطر التي استخدمت بالدراسات السابقة لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات؟ هل تتوفر المعلومات اللازمة لقياس تلك العوامل إجرائيًا على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ هل يوجد اهتمام اكاديمي على المستوى المحلي يتناول علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة؟ هل يمكن أن تتوصل الدراسة الحالية إلى وجود علاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ وإذا كانت الإجابة على هذا التساؤل بنعم، ما هي عوامل الخطر التي تساهم في وجود مثل هذه العلاقة؟ هل يمكن أن تتوصل الدراسة الحالية إلى وجود تأثير للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) كمتغير مُعَدل على مستوى معنوية واتجاه العلاقة السابقة؟

ويهدف البحث الحالي إلى دراسة وتحليل وبلورة عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، وإيجاد دليل عملي على مدى وجود علاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة في بيئة التطبيق المصرية، بالإضافة إلى إيجاد دليل عملي على مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) في القطاع الذي تعمل فيه شركة عميل المراجعة على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل.

ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمد الباحث على عينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية تتكون من ٢١٧ مشاهدة عن الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥. وقد تم قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام مجموعة من عوامل الخطر والتي تم تحديدها اعتمادًا على الدراسات السابقة ذات الصلة، وعلى القوائم المالية، وتقارير مجالس الإدارة الصادرة عن شركات العينة وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس هذه العوامل. كما تم الرجوع إلى تقارير المراجعة المرفقة بالقوائم المالية لشركات عينة الدراسة لتحديد؛ هوية مراقبي الحسابات والذين يوقعون على تقارير المراجعة بصفتهم شركاء للتكليف، وطول فترة بقائهم مع عملائهم، ومستوى تخصصهم ومنشآتهم في القطاعات التي تعمل فيها شركات عملاء المراجعة، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد أظهرت نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة بهذه الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين متغيري الدراسة السابقين، حيث أظهرت قيم F المحسوبة لنماذج الانحدار مستوى معنوية مرتفعة، ولكن على مستوى عوامل الخطر الفردية، أظهرت قيم اختبار t مستوى معنوية مرتفع فقط لأحد عوامل الخطر التي تم استخدامها في الدراسة الحالية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات.

كما بينت نتائج الدراسة أيضًا تأثير متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (لمنشأته) طرديًا (عكسيًا) ولكنه تأثير غير معنوي على مستوى معنوية واتجاه العلاقة السابقة.

وتَنبُع أهمية هذا البحث من الناحية العملية والمهنية من تجاوبه مع الإدراك العالمي والمحلي لأهمية الوقوف على الظروف، أو بالأحرى، عوامل الخطر التي ينتج عنها تأخير عملية المراجعة، وبالتبعية تأخير إصدار تقرير المراجعة، وتتسبب في الوقت ذاته في انخفاض مستوى نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يشترط الإفصاح عنها أن يرفق بها تقرير المراجعة. كما تنبع أهميته أيضًا من استهدافه دراسة وتحليل تلك العوامل من منظور مكون خطر أعمال مراقب الحسابات، واستهدافه تحديد ما إذا كان لمثل هذه العوامل تأثير على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. يضاف إلى ما سبق، حاجة بيئة الأعمال المصرية إلى الوقوف على مثل هذه العوامل، نظرًا لملاحظة الباحث في ضوء إطلاعه على بيانات فعلية تخص عينة من الشركات المصرية (وهو ما سيتم تناوله لاحقًا بالتفصيل في الدراسة التطبيقية) اختلاف مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة من شركة لأخرى. وبعبارة أخرى، لاحظ الباحث وجود فجوة زمنية ما بين تاريخ الانتهاء من إعداد القوائم المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، فضلاً عن تفاوت مدى هذه الفجوة من شركة لأخرى، الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية تحديد العوامل التي تساهم في وجود، واتساع مدى هذه الفجوة، وذلك كبداية منطقية للحد من تأثيرها السلبي على نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ورغم تعدد دوافع البحث إلا أن أهمها؛ يتمثل في قلة البحوث المصرية التي تناولت علاقة العوامل المحددة لمدى تأخير تقرير المراجعة عمومًا، أو استهدفت تحديد مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة السابقة، فضلاً عن عدم تركيز أغلبها على رد هذه العوامل إلى مكون خطر أعمال مراقب الحسابات. يضاف إلى ما سبق، أن اشتقاق عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، في ضوء الرجوع إلى الدراسات السابقة، واختبار مدى علاقة تلك العوامل بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى بيئة التطبيق المصرية، تعتبر كلها دوافع منطقية لإجراء هذا البحث.

وقد توسع البحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة تناولاً مباشرًا، من حيث اشتقاق البحث الحالي، لعدد أكبر من عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات التي يُقترح استخدامها لقياس مستوى هذا الخطر، لاختبار مدى تأثيرها منفردة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، فضلاً عن اختبار مدى تأثيرها مجتمعة باستخدام التحليل العاملي وذلك على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما توسع أيضًا مقارنة بالدراسات السابقة من حيث استهدافه تحديد مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو

منشأته) كإستراتيجية لإدارة المخاطر على قوة واتجاه علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

ويخرج عن نطاق البحث الحالي تحليل واختبار مدى تأثير مستوى مكوني نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة الآخرين كمتغيرين مستقلين، أي مستوى التحريفات الجوهرية، ومستوى خطر أعمال عميل المراجعة، على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما يخرج عن نطاقه أيضًا تحديد مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام عوامل خطر أخرى بخلاف تلك المستخدمة في البحث الحالي. ويخرج عن نطاق البحث تحليل واختبار مدى تأثر اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين متغيري البحث المستقل والتابع باستراتيجيات إدارة مخاطر أخرى بخلاف المستخدم منها في البحث الحالي. كما يخرج أيضًا عن نطاق هذا البحث اختبار العلاقة محل اهتمام البحث الحالي باستخدام عينة من الشركات غير المدرجة في البورصة المصرية، أو باستخدام مداخل للبحث بخلاف مدخل البحث الأرشيفي. وأخيرًا، تقتصر عينة البحث على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية المتاح بشأنها جميع البيانات اللازمة لقياس جميع المتغيرات محل اهتمام البحث الحالي.

"وقد تم تقسيم ما تبقى من البحث بحيث يتناول القسم الثاني الإطار النظري واشتقاق الفروض. ويتناول القسم الثالث الدراسة التطبيقية. ويتضمن القسم الرابع تحليل نتائج البحث، بينما يتضمن القسم الخامس والأخير خلاصة البحث وتوصياته وحدوده".

٢- الإطار النظري واشتقاق الفروض

في سبيل تحليل العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، وما إذا كان لاستراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) كمتغير مُعدل دور قد يساهم في تعديل مستوى معنوية واتجاه تلك العلاقة، فسوف يعرض الباحث بالتحليل العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، يلي ذلك عرض عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات تفصيلاً. كما سيتم تناول مدى مساهمة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته)، كاستراتيجية لإدارة مخاطر أعماله، في تعديل مستوى معنوية واتجاه العلاقة المفترضة بين متغيري الدراسة، وخلاصة الإصدارات والدراسات السابقة واشتقاق فرض البحث الأول (وفرعياته) وفرض البحث الثاني، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وذلك على النحو التالي:

تحليل العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة:

تناول معيار المراجعة الدولي رقم ٢١٠ (ISA No.210) بشأن الاتفاق على بنود التكليف بعملية المراجعة (IAASB, 2015)، ونظيره الأمريكي رقم ٢١٠ (AU-C Section No.210) (AICPA,

(2015 والمصري رقم ٢١٠ (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٨)، مسئوليات مراقب الحسابات بشأن قبول التكليف بأعمال المراجعة لعملاء المراجعة الحاليين والجدد. ويؤخذ على تلك المعايير، أنها بالرغم من إصدارها لتحديد مسئوليات مراقب الحسابات بشأن قبول التكليف بأعمال المراجعة لعملاء المراجعة، إلا إنها لم تتضمن تعريفاً محددًا لخطر أعمال مراقب الحسابات كأحد مكونات نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة، فضلاً عن عدم تناولها لكل من؛ الإجراءات والارشادات التي توضح كيفية تقييم مراقب الحسابات لمستوى خطر أعماله، والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإدارة مستوى هذا الخطر للوصول به إلى أدنى مستوى مقبول، وعوامل الخطر التي يمكن الاسترشاد بها لتقييم مستوى هذا الخطر، وذلك رغم أهمية اعتماد مراقب الحسابات على نتائج هذا التقييم، سواءً عند اتخاذه قرار بمدى قبول عملائه الحاليين والجدد، أو عند إصداره أحكامه المهنية واتخاذه قرارات بشأن عملية المراجعة طوال أدائه التكليف بأعمال المراجعة.

وقد جاءت الدراسات السابقة (e.g., Ouertani & Ayadi, 2012; Basioudis, 2007; Ethridge et al., 2007a; 2007b) أكثر توسعًا مقارنة بالمعايير المهنية السابق الإشارة إليها، من حيث تعريفها لمكون خطر أعمال مراقب الحسابات، وعوامل خطر أعماله، فضلاً عن تناولها نظريًا وعمليًا قرارات المراجعة وأحكام مراقب الحسابات المهنية التي غالبًا ما تتأثر بنتائج تقييم مستوى هذا الخطر، والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإدارة هذا الخطر للوصول به إلى أدنى مستوى مقبول. فقد اهتمت الدراسات السابقة بتناول علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة مباشرة. وتشابه البعض (e.g., Asthana, 2014; Bamber et al., 1993; Jaggi & Tsui, 1999) من حيث استخدامه عوامل الخطر التالية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات: مستوى تركيز الملكية (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993; Jaggi & Tsui, 1999)، ومدى تدهور الوضع المالي لعميل المراجعة (Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Bamber et al., 1993; Jaggi & Tsui, 1999)، وتاريخ انتهاء العام المالي لشركة عميل المراجعة (Asthana, 2014)، ومدى انتماء مراقب الحسابات لإحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Asthana, 2014).

وقد وجد الباحث في ضوء رجوعه إلى الدراسات السابقة ذات الصلة قلة الدراسات الأجنبية – في حدود علم الباحث– التي تناولت العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. لذلك، كان منطقيًا أن يرجع الباحث إلى بعض الدراسات الأجنبية السابقة، سواءً التي تناولت علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بإجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، أو نظيرتها التي تناولت محددات تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، من تلك التي تتسق مضمونًا ومدلولاً مع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات التي تم تناولها في مجموعتي الدراسات الواردة أعلاه، سواءً التي اختصت بعرض علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار

تقرير المراجعة تحديدًا، أو تلك التي ركزت على علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بإجراءات وقرارات المراجعة عمومًا. وقد تم كل ذلك لاشتقاق وتبرير الفرضية الخاصة بالعلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى التأخير في إصدار تقرير المراجعة.

وقد تشابه بعض الكتاب (e.g., Hsieh & Lin, 2016; Khalil et al., 2011; Giroux & Cassell, 2011; Sahnoun & Zarai, 2009; Basioudis, 2007; Niemi, 2002; Johnstone, 2000) أيضًا ممن تناول هذه العلاقة تناولاً غير مباشر من حيث تركيزه على تحديد مدى تأثير اختلاف مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، دون الإشارة صراحة إلى إمكانية إمتداد مثل هذا التأثير إلى توقيت إصدار تقرير المراجعة تحديدًا. وتشابه البعض الآخر (Sharma et al., 2017; Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014; Nelson & Shukeri, 2011; Lee et al., 2009; Lee & Jahng, 2008) أيضًا ممن تناول هذه العلاقة تناولاً غير مباشر من حيث تركيزه على واحد أو أكثر من محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة التي تتسق مضمونًا ومدلولاً مع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، دون رد أغلب هؤلاء الكتاب صراحة تلك المحددات إلى مكون خطر أعمال مراقب الحسابات.

وبالنسبة للوضع في مصر، وفي حدود علم الباحث، توجد ندرة في الدراسات التي تم تطبيقها على البيئة المصرية، وتناولت مباشرة علاقة خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبالرغم من ندرة من تناول هذه العلاقة تناولاً مباشرًا، وجد الباحث عددًا من الدراسات (على سبيل المثال، محمد، ٢٠١٦؛ مجاهد، ٢٠٠٢؛ محمد، ١٩٩٥؛ سلامة، ١٩٩٠) و (El-Bannany, 2006) والتي تناولت هذه العلاقة تناولاً غير مباشر.

وقد تشابه (مجاهد، ٢٠٠٢) مع بعض الدراسات الأجنبية (e.g., Khalil et al., 2011; Giroux & Cassell, 2011; Sahnoun & Zarai, 2009)، من حيث التركيز على تحديد مدى تأثير اختلاف مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، دون الإشارة صراحة إلى إمكانية إمتداد هذا التأثير إلى توقيت إصدار تقرير المراجعة مباشرة. وفي ذات السياق تشابه (El-Bannany, 2006) و(محمد، ٢٠١٦؛ محمد، ١٩٩٥؛ سلامة، ١٩٩٠) مع بعض الدراسات الأجنبية الأخرى (e.g. Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014; Nelson & Shukeri, 2011; Lee et al., 2009; Lee & Jahng, 2008) من حيث تناول هؤلاء لواحد أو أكثر من محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة التي تتسق مضمونًا ومدلولاً مع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، دون رد أغلب هؤلاء الكتاب صراحة تلك المحددات إلى مكون مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات.

وقد اختلفت الدراسات السابقة (e.g., Vuko & Cular, 2014; Sahnoun & Zarai, 2009) و(محمد، ٢٠١٦؛ مجاهد، ٢٠٠٢) في مدخل القياس الذي استندت إليه لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، حيث استخدمت جميع الدراسات السابق تناولها، ما عدا (Sahnoun & Zarai, 2009; Johnstone, 2000) و(مجاهد، ٢٠٠٢)، مدخل البحث الأرشيفي، والذي يمكن في ظله قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل الاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية الفعلية المنشورة بشأن شركات عينة الدراسة ومراقبي حساباتها، أو المتاحة بقواعد بيانات مراقبي حساباتها، وذلك لقياس مستوى هذا الخطر لدى مختلف شركات العينة. وتشابه (مجاهد، ٢٠٠٢؛ سلامة، ١٩٩٠) من حيث استخدامهما مدخل الدراسة الميدانية عند استهدافهما قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، لعينة من مراقبي الحسابات، باستخدام قائمة استبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة، وتضمينها واحد أو أكثر من عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات لقياس مستوى هذا الخطر، باستخدام أحد المقاييس الترتيبية أو الاسمية.

وقد جمع (سلامة، ١٩٩٠) بين مدخلي البحث الأرشيفي والدراسة الميدانية، حيث استخدم في المرحلة الثانية من دراسته مدخل البحث الأرشيفي مستهدفًا بذلك قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل استخدامه للمعلومات المالية وغير المالية الفعلية المنشورة لعينة من ١٢٢ شركة من الشركات التابعة للقطاع العام المصري ومراقبي حساباتها المنتمين للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك لقياس مستوى هذا الخطر بشركات العينة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩.

وتشابه (Sahnoun & Zarai, 2009; Johnstone, 2000) من حيث انتهاجهما مدخل الدراسة التجريبية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل من خلال تضمين الحالات الدراسية –الواردة في أداة الدراسة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة– مجموعة من عوامل الخطر التي تعكس ارتفاع (انخفاض) مستوى هذا الخطر. وتشابه هؤلاء أيضًا من حيث اعتمادهم على عينة من مراقبي الحسابات، واستخدامهم التصميم التجريبي ما بين المشاركين في التجربة (Between-Subjects) من حيث توزيع جميع المشاركين عشوائيًا على الحالات التجريبية.

واتفقت الدراسات الواردة أعلاه، ما عدا (مجاهد، ٢٠٠٢) و (Sahnoun & Zarai, 2009; Johnstone, 2000)، من حيث استخدام مدخل البحث الأرشيفي لقياس مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، الذي يتم في ظله قياس هذا المدى استنادًا إلى بيانات فعلية يمكن من خلالها قياس مدى هذا التأخير. وقد تشابه هؤلاء من حيث قياسهم لمدى تأخير تقرير المراجعة بالفترة الزمنية من تاريخ انتهاء العام المالي لعميل المراجعة حتى إصدار تقرير المراجعة بشأن هذا العميل، واستنادهم لهذا الغرض إلى تقارير المراجعة المرفقة لعينة القوائم المالية، أو التقارير السنوية التي تشملها عينة

الدراسة. وبالرغم من اعتماد (سلامة، ١٩٩٠) في المرحلة الثانية من دراسته على مدخل البحث الأرشيفي لقياس مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، فقد اختلف مع بقية الدراسات السابقة تناولها، من حيث تطبيقه في المرحلة الأولى من دراسته لمدخل الدراسة الميدانية، واعتماده لقياس مدى تأخير تقرير المراجعة في هذه المرحلة على ردود المشاركين على واحد أو أكثر من الأسئلة التي تستهدف تحديد هؤلاء المشاركين لمدى تأثر تأخير إصدار تقرير المراجعة بعوامل الخطر التي تم استخدامها لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات.

وقد اختلف هؤلاء الكتاب (e.g., Sharma et al., 2017; Hassan, 2016; Blankley et al., 2015; 2014; Vuko & Cular, 2014; El-Bannany, 2006) من حيث تطبيق دراساتهم في دول مختلفة منها على سبيل المثال مصر، وفلسطين، وتونس، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وماليزيا، والصين، وكوريا، وفلندا.

ويخلص الباحث مما سبق إلى إمكانية تصنيف الدراسات السابقة التي اهتمت بتناول العلاقة السابقة في ثلاث مجموعات. إذ اهتمت المجموعة الأولى بتناول علاقة خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، بينما ركزت المجموعة الثانية على تحديد مدى تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، دون التعرض لإمكانية امتداد تأثير مستوى هذا الخطر إلى توقيت إصدار تقرير المراجعة، واهتمت المجموعة الثالثة بتحديد محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة، والتي تتسق من حيث المضمون والدلالة مع عوامل الخطر التي تم استخدامها بمجموعتي الدراسات الأولى والثانية كعوامل لخطر أعمال مراقب الحسابات.

ويخلص الباحث أيضًا إلى اتفاق البعض على إمكانية قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات من خلال ما يسمى بمدخل البحث الأرشيفي، والذي تم في ظله قياس عوامل الخطر الفرعية المحددة لمستوى هذا الخطر اعتمادًا على المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها بشأن الشركات الممثلة لعينة الدراسة، أو نظيرتها الواردة في أوراق عمل تكليفات المراجعة لمراقبي الحسابات الذين تم الاعتماد عليهم كعينة للدراسة، تمهيدًا لمطالبتهم بإعداد قائمة بعوامل خطر أعمالهم من واقع أدائهم لتكليفات مراجعة فعلية لواحد أو أكثر من عملائهم. كما اتفق البعض الآخر أيضًا على إمكانية قياس عوامل الخطر الفرعية المحددة لمستواه باستخدام مدخل الدراسة الميدانية والاعتماد على عينات من مراقبي الحسابات، باستخدام قائمة استبيان تحتوي على مجموعة من عوامل الخطر، تمهيدًا لمطالبتهم بتحديد مستوى هذا الخطر في ظل وجود هذه المجموعة من العوامل، مستخدمين في ذلك أحد المقاييس الترتيبية أو الاسمية.

واستكمالاً لما سبق، تشابه البعض الثالث من حيث استخدامه مدخل الدراسة التجريبية للغرض ذاته، واعتماده على عينات من مراقبي الحسابات، وقياسه مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، بتضمين

قائمة الاستقصاء بمجموعة من المعلومات المالية وغير المالية بعد تطويعها لتعكس مستوى الخطر المستهدف.

وانتهى الباحث أيضًا إلى اتفاق أغلب الدراسات السابق تناولها، من حيث استخدامها مدخل البحث الأرشيفي لقياس مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، استنادًا إلى بيانات فعلية يمكن من خلالها قياس مدى هذا التأخير. كما يخلص الباحث أيضًا إلى قلة الدراسات السابقة التي اختبرت علاقة خطر أعمال مراقب الحسابات بقرار تحديد مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة تحديدًا، ووجود ندرة أكبر في تلك الدراسات التي تناولت تفصيلاً عوامل الخطر الفرعية الممكن استخدامها لقياس مستوى هذا الخطر، وذلك مقارنة بعوامل الخطر الواردة في مجموعتي الدراسات التي تناولت هذه العلاقة تناولاً غير مباشر، وذلك فضلا عن محدودية من اعتمد منها لاختبار هذه العلاقة على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وقد غلب على الكثير ممن تناول هذه العلاقة تناولاً مباشرًا انتهاج مدخل البحث الأرشيفي، وذلك مقارنة بمدخلي الدراسة الميدانية والتجريبية.

وينتهى الباحث أيضًا إلى تطبيق أغلب من تناول علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بكل من إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، لمدخل الدراسة الميدانية أو التجريبية، وذلك مقارنة بمن استخدم من هؤلاء مدخل البحث الأرشيفي. وخلص الباحث أيضًا إلى انتهاج أغلب من تناول محددات تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، مدخل البحث الأرشيفي، وذلك مقارنة بمدخلي الدراسة الميدانية والتجريبية. ولذلك توسعت الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة، من حيث استخدامها مدخل البحث الأرشيفي، واستنادها إلى عدد أكبر من عوامل الخطر الفرعية لقياس مستوى هذا الخطر، بالإضافة إلى اعتمادها على عينة حديثة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، عند تناول العلاقة محل اهتمام الدراسة الحالية.

ويخلص الباحث أيضًا إلى اتفاق أغلب هذه الدراسات على إمكانية تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات مقاسًا بواحد أو أكثر من عوامل الخطر الواردة أدناه على مدى تأخير إصداره تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لعملائه. كما يخلص الباحث أيضًا إلى توصل بعض هؤلاء لوجود تأثير طردي لمستوى عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات التي تم استخدامها على مدى تأخير تقرير المراجعة، وخاصة تلك التي يتسبب وجودها في تخفيض مستوى خطر الاكتشاف السابق تخطيطه، وزيادة مدى إجراءات المراجعة، وارتفاع مستوى تعقيدها. ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة مقدار الوقت المستغرق في عملية المراجعة والجهد المبذول فيها.

وتوصل البعض الآخر إلى وجود تأثير عكسي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، حيث أرجعوا تحقق هذه العلاقة إلى احتمال استخدام منشأة المحاسبة والمراجعة آليات لإدارة مستوى هذا الخطر، يتم بموجبها الاستجابة لمستوى هذا الخطر عن طريق

استخدام مراجعي حسابات متخصصين في صناعة عميل المراجعة، أو زيادة عدد أعضاء فريق المراجعة، أو قبول الاستمرار مع عملاء المراجعة السابقين. وأخيرًا، توصل البعض إلى عدم تحقق هذه العلاقة أساسًا، مبررين تلك النتيجة بأن ارتفاع مستوى هذا الخطر قد لا يؤدي في جميع الحالات إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد يحدث هذا مثلاً في حالة تطبيق منشأة المحاسبة والمراجعة آليات لإدارة الخطر، يتم بموجبها تكيف مراقب الحسابات مع مستوى الخطر الحالي واكتفائه بتحميل هذا العميل علاوة خطر لتغطية الخسائر المحتملة مستقبلًا، كنتيجة لقبوله تكليف معين، ولكن دون زيادة جهود المراجعة. ونظرًا لتناول الباحث لبعض عوامل الخطر التي سبق وأن توقع الباحث في ضوء رجوعه إلى الدراسات السابقة ارتباطها طرديًا (عكسيًا) بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، فإنه يمكن للباحث اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة كفرض غير اتجاهي على النحو التالي:

الفرض الأول: يؤثر مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات معنويًا على مدى تأخيره إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملاء المراجعة.

عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات:

اعتمد بعض الكتاب (على سبيل المثال، محمد، ٢٠١٦؛ مجاهد، ٢٠٠٢) و (e.g., Asthana, 2014; Khalil et al., 2011) على عدد من عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات لتحديد مستوى خطر أعماله. إذ اهتموا بتناول علاقة العوامل التالية بإجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، أو بمدى تأخير تقرير المراجعة. واتساقًا مع بعض الدراسات (e.g., Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Khalil et al., 2011; Sahnoun & Zarai, 2009) و(على سبيل المثال.، محمد، ٢٠١٦؛ مجاهد، ٢٠٠٢؛ سلامة، ١٩٩٠) يركز البحث الحالي على تناول عوامل الخطر التالية من حيث علاقتها بمدى تأخير تقرير المراجعة وهي: بديل الرأي الوارد في تقرير المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وطول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله، وتاريخ نهاية العام المالي لشركات عملاء المراجعة، وتخصص مراقب الحسابات (و/أو منشأته) صناعيًا في القطاع الذي تنتمي إليه شركة عميل المراجعة، ومستوى تركيز الملكية، ومدى تدهور الوضع المالي لشركة عميل المراجعة. وسيتم أدناه تناول هذه العوامل تفصيلاً من حيث علاقتها بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

بديل الرأي الوارد بتقرير المراجعة:

تم تناول علاقة بديل الرأي الوارد في تقرير المراجعة من حيث علاقته بمدى تأخير إصدار هذا التقرير. فقد أشار (Nelson & Shukeri, 2011) إلى تأثير تطبيق عملاء المراجعة – الذين يُصدر بالنسبة لقوائمهم المالية رأي مراجعة غير معدل– هيكل فعال للرقابة الداخلية على عملية إعداد قوائمهم المالية، وأن هذا يؤدي بالتبعية إلى تخفيض وقت وعدد إجراءات المراجعة. وبذات المنطق، دافع

بعض الكتاب (e.g., Wei, 2012; Nelson & Shukeri, 2011; Lee & Jahng, 2008; Basioudis, 2007) و(محمد، ١٩٩٥؛ سلامة، ١٩٩٠) عن أن إصدار مراقب الحسابات رأي مراجعة معدل يؤدي إلى تأخير إصداره مثل هذا الرأي، كنتيجة لاقتران إصداره مثل هذا الرأي بأدائه مزيدًا من إجراءات المراجعة. واعتمد (Sharma et al., 2017; Nelson & Shukeri, 2011; Lee & Jahng, 2008; Basioudis, 2007) لقياس بديل الرأي الوارد بتقرير المراجعة على متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة احتواء تقرير المراجعة على بديل الرأي غير المعدل، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وقد اعتمد (Wei, 2012) و(محمد، ١٩٩٥؛ سلامة، ١٩٩٠) لقياسه على متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة احتواء تقرير المراجعة على بديل الرأي المعدل، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

وخلص (سلامة، ١٩٩٠) إلى وجود علاقة طردية بين بديل الرأي المعدل الوارد بتقرير المراجعة ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، في حين توصل البعض (Sharma et al., 2017; Nelson & Shukeri, 2011; Lee & Jahng, 2008) إلى العكس فيما يخص بديل رأي مراقب الحسابات غير المعدل الوارد بتقرير المراجعة. وتوصل البعض (محمد، ١٩٩٥) إلى عدم معنوية علاقة هذا المتغير بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

ويعتقد الباحث أن إصدار مراقب الحسابات لرأي مراجعة غير معدل يرتبط عكسيًا بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، نظرًا لاقتران إصدار مثل هذا الرأي غالبًا بانخفاض مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية وقوة الوضع المالي لعملاء المراجعة. ويؤدي هذا بدوره إلى تخفيض مدى ومستوى تعقيد إجراءات المراجعة التي يتم تخطيطها، وذلك نتيجة لاتجاه مراقب الحسابات نحو تخطيط مستوى مرتفع لخطر الاكتشاف للاستجابة للمستوى المنخفض من خطر التحريفات الجوهرية. ويدل هذا بالتبعية على اقترانه بانخفاض مقدار الجهد المبذول في عملية المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول للفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض ١/١: يوجد تأثير عكسي لبديل الرأي غير المعدل الوارد في تقرير المراجعة على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملاء المراجعة.

حجم منشأة المحاسبة والمراجعة:

ركزت الدراسات على تناول علاقة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها مراقب الحسابات بمدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لعملاء المراجعة. فقد أشار

(Whitworth & Lambert, 2014) إلى وجود وجهتي نظر فيما يخص تلك العلاقة. فمن جانب، تدافع وجهة النظر الأولى عن تمتع منشآت المحاسبة والمراجعة الأكبر حجمًا بمستوى خبرة أعلى، فضلاً عن تميزها ببيئة تدريبية تتيح لمراقبي الحسابات المنتمين إليها فرصة أكبر لتقديم خبراتهم ومعارفهم على نحو أكثر كفاءة أثناء أداء تكليفات المراجعة. ولذلك ينخفض مدى تأخير إصدارها لتقارير المراجعة التي تخص عملائها مقارنة بمثيلاتها الأصغر حجمًا (Hassan, 2016; Whitworth & Lambert, 2014; Wei, 2012; Nelson & Shukeri, 2011; Sahnoun & Zarai, 2009) و(محمد، ١٩٩٥). وتأييدًا لوجهة النظر الأولى، أضاف (Hassan, 2016; Nelson & Shukeri, 2011) حرص المنشأة الأكبر حجمًا على اتمام تكليفات المراجعة في مدى زمني أقل حفاظًا على سمعتها.

وعلى الجانب الأخر، تدافع وجهة النظر الثانية عن أن المنشآت الأكبر حجمًا قد تعمل في ظل وجود ضغوط وقت أعلى بسبب تعاملها سنويًا، وبالتزامن، مع عدد أكبر من العملاء مقارنة بمثيلاتها الأصغر حجمًا. ويحدث هذا خاصة في حالة عدم تغير نسبة عدد مراقبي حساباتها إلى عدد عملائها بقدر يتناسب مع زيادة عدد هؤلاء العملاء، وذلك إلى جانب وجود احتمال بعدم قدرتها على الاستخدام المتزامن لخبرات ومعارف مراقبي حساباتها حال ظهور مشاكل أثناء أدائهم لتكليفات المراجعة (Whitworth & Lambert, 2014).

قد استخدم (Whitworth & Lambert, 2014) لقياس حجم المنشأة اللورغاريتم الطبيعي لإجمالي اتعاب المراجعة من جميع عملائها مطروحًا منه اتعاب عميل المراجعة. واستخدم (Nelson & Shukeri, 2011; Sahnoun & Zarai, 2009; Lee & Jahng, 2008) و(محمد، ١٩٩٥) لذات الغرض متغيرًا ثنائيًا يأخذ القيمة واحد إذا كانت المنشأة تنتمي إلى إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. كما خلص البعض (Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Wei, 2012; Nelson & Shukeri, 2011; Lee & Jahng, 2008; Johnstone, 2000) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة لعملاء المراجعة. بينما توصل البعض (Hassan, 2016; Sahnoun & Zarai, 2009) و(محمد، ١٩٩٥) إلى عدم معنوية هذه العلاقة.

ويتوقع الباحث اقتران أداء مراقبي الحسابات المنتمين للمنشآت الأكبر حجمًا لتكليفات المراجعة لعملاء المراجعة، من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، باتاحة فرص أكبر أمامهم لمشاركة خبراتهم ومعارفهم على نحو أكثر كفاءة أثناء أدائهم تكليفات المراجعة لعملائهم، على نحو قد يؤدي

إلى تخفيض مدى تأخير إصدار تلك المنشآت لتقارير المراجعة التي تخص عملائها مقارنة بنظرائهم المنتمين للمنشآت الأصغر حجمًا. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الثاني الفرعي للفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض ٢/١: يوجد تأثير عكسي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملاء المراجعة.

طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات الحالي بعميله:

بداية، يعبر طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات الحالي بعميله عن عدد السنوات المتواصلة التي يتم فيها تكليف مراقب الحسابات من عميل المراجعة نفسه (محمد، ١٩٩٥، ص.٩٣٢). وقد اهتم البعض (e.g., Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014) و(محمد، ٢٠١٦؛ مجاهد، ٢٠٠٢؛ محمد، ١٩٩٥؛ سلامة، ١٩٩٠) بتحديد ما إذا كان لطول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله تأثير على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لهذا العميل. ويشير بعض الكتاب (e.g., Sharma et al., 2017; Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014) إلى مساهمة طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات الحالي بعميله في تضييق مدى تأخير إصدار مراقب الحسابات تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لهذا العميل. وقد ارجع (Dao & Pham, 2014; Lee et al., 2009; Sahnoun & Zarai, 2009) و(محمد، ٢٠١٦؛ محمد، ١٩٩٥) ذلك إلى زيادة معرفة مراقب الحسابات للبيئة التي يعمل فيها عميله، على نحو يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة منحنى تعلمه، ويساهم في زيادة مستوى كفاءة عملية المراجعة وتخفيض مدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة.

وتأييدًا لما سبق, أشار (Sharma et al., 2017) إلى زيادة احتمال انخفاض مستوى كفاءة عملية المراجعة، وحاجة شركاء المراجعة إلى بذل مزيد من جهود المراجعة في السنة أو السنوات الأولى من أدائهم تكليفات المراجعة لعملاء المراجعة الجدد نظرًا لتركيزهم في بداية فترة تكليفهم غالبًا على استثمارهم قدر أكبر من جهود المراجعة لتضييق عدم تماثل المعلومات بينهم وبين عملائهم الجدد، وبناء علاقات عمل جيدة مع هؤلاء العملاء، وزيادة استثماراتهم في موارد رأس المال البشري.

وقد استخدم (Blankley et al., 2015; 2014; Lee & Jahng, 2008) و(سلامة، ١٩٩٠) لقياس متغير طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله عدد سنوات استمراره مع عميله

كمتغير مستمر، في حين استخدم (Dao & Pham, 2014; Giroux & Cassell, 2011; Lee et al., 2009) و(محمد، ٢٠١٦) متغيرًا ثنائيًا يأخذ القيمة واحد إذا لم تتجاوز فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله مدة معينة، ويأخذ القيمة صفر في حالة تجاوزها هذه المدة.

وقد خلص بعض الدراسات (e.g., Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Dao & Pham, 2014; Lee et al., 2009) و(محمد، ٢٠١٦؛ سلامة، ١٩٩٠) إلى وجود علاقة عكسية بين طول مدة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتوصل البعض (Blankley et al., 2015; 2014; Lee & Jahng, 2008) إلى عدم معنوية تلك العلاقة.

ويتوقع الباحث في ضوء ما سبق إمكانية مساهمة طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعملائه من الشركات المدرجة في البورصة المصرية في تضييق مدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة المرفق بالقوائم المالية لأي من هؤلاء العملاء. إذ يعتقد الباحث أن تنمية مستوى معرفة مراقب الحسابات بالبيئة التي يعمل في ظلها عملائه قد تؤدي بمرور الوقت إلى زيادة منحنى تعلمه، وتساهم في زيادة مستوى كفاءة عملية المراجعة على نحو قد يؤدي في النهاية إلى تضييق مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة المرفق بالقوائم المالية لأي من هؤلاء العملاء. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث للفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض ١/٣: يوجد تأثير عكسي لطول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعملائه على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملاء المراجعة.

تاريخ انتهاء العام المالي لشركات عملاء المراجعة:

أوضح الكتاب (Khalil et al., 2011; Sahnoun & Zarai, 2009; Johnstone, 2000) و(محمد، ٢٠١٦؛ سلامة، ١٩٩٠) أن تاريخ انتهاء العام المالي لشركات عملاء المراجعة يُعد أحد عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، والتي قد تؤثر على توقيت إصداره لتقارير المراجعة بشأن القوائم المالية لتلك الشركات. وقد أشار هؤلاء الكتاب إلى إمكانية حدوث هذا التأثير في حالة تزامن هذا التاريخ مع تاريخ انتهاء العام المالي لأغلب شركات عملاء المراجعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مواجهة مراقب الحسابات مزيدًا من ضغوط العمل نظرًا لأدائه المتزامن لتكليفات المراجعة لأغلب عملائه، على نحو قد ينتج عنه في النهاية تأخيره إصدار تقارير المراجعة لبعض هؤلاء العملاء. وقد استخدم بعض الكتاب (e.g., (Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Sahnoun & Zarai, 2009; Basioudis, 2007; Johnstone, 2000) و(محمد، ٢٠١٦؛ سلامة، ١٩٩٠) لقياس هذا المتغير متغيرًا

ثنائيًا يأخذ القيمة واحد في حالة انتهاء العام المالي في موسم عمل مزدحم لمراقب الحسابات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

وتأييدًا لما سبق، خلص (Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Khalil et al., 2011; Knechel & Payne, 2001) و(سلامة، ١٩٩٠) إلى وجود علاقة طردية بين انتهاء العام المالي في موسم عمل مزدحم لمراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، بينما خلص (Johnstone, 2000) و(مجاهد، ٢٠٠٢) إلى العكس. وتوصل بعض الكتاب (Sahnoun & Zarai, 2009) و(محمد، ٢٠١٦) إلى عدم معنوية هذه العلاقة.

ويتوقع الباحث في ضوء ما سبق أن تزامن انتهاء العام المالي لأغلب الشركات المدرجة في البورصة المصرية قد يؤدي إلى تنفيذ مراقبي الحسابات لتكليفات المراجعة في ظل وجود مزيد من ضغوط الوقت نظرًا لأدائهم المتزامن لتكليفات المراجعة لتلك الشركات، على نحو قد يساهم بدوره في تأخير إصدارهم لتقارير المراجعة بشأن القوائم المالية لهؤلاء العملاء. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الرابع لفرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض١/٤: يوجد تأثير طردي لتزامن انتهاء العام المالي لأغلب شركات عملاء المراجعة على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية.

خبرة شريك التكليف ومنشأته بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة

اتفق بعض الكتاب (Hsieh & Lin, 2016; Blankley et al., 2015; 2014; Asthana, 2014; Khalil et al., 2011) و(محمد، ٢٠١٦) من حيث التركيز على تحديد مستوى تأثير خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة، -كأحد عوامل الخطر التي يمكن ردها إلى مكون خطر أعمال مراقبي الحسابات- على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، أو مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة تحديدًا. كما توسع كل من دراستي (Hsieh & Lin, 2016) و(محمد، ٢٠١٦) من حيث تركيزهما، حيث أنه إلى جانب تناول العلاقة السابقة، فقد تناولتا متغير خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة كمتغير مُعدل، أو بالأحرى، كاستراتيجية لإدارة مستوى مخاطر قبول التكليف بأعمال المراجعة، مستهدفين من استخدام هذا المتغير تحديد مدى تأثيره على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة ونظيرتها التابعة. وقد توسع (Hsieh & Lin, 2016) مقارنة بالدراسات السابقة أيضًا من حيث استخدامه لمتغير الخبرة بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة على مستوى كل من مراقب الحسابات كشريك للتكليف ومنشأته.

وقد دافع (Hsieh & Lin, 2016; Khalil et al., 2011) عن مساهمة متغير الخبرة بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة، سواءً بوجوده كمتغير مستقل، أو بوجوده كمتغير مُعَدِل، في

تخفيض مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، كنتيجة لدوره في تخفيض مستوى خطر التقاضي، وزيادة مستوى جودة عملية المراجعة. وقد أرجع (Khalil et al., 2011) الوصول إلى تلك النتيجة إلى امتلاك مراقبي الحسابات (منشآتهم) الخبراء (الخبيرة) بالقطاعات الصناعية لشركات عملاء المراجعة القدرات والمعارف المطلوبة لاكتشاف التحريفات التي قد تحتويها القوائم المالية لهؤلاء العملاء.

وقد خلص (Blankley et al., 2015; 2014) إلى وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، في حين توصل (Asthana, 2014; Khalil et al., 2011) إلى عكس ذلك. وفي سياق مشابه، توصل (Hsieh & Lin, 2016) إلى انخفاض احتمال قبول مراقبي الحسابات الخبراء بصناعة شركات عملاء المراجعة (عدم انخفاض احتمال قبول منشآت المحاسبة والمراجعة الخبيرة بصناعة العميل) لعملاء المراجعة ذوي مستوى خطر أعمال مراقبي الحسابات المرتفع، مبررين الوصول إلى تلك النتيجة باقتران توقيع مراقبي الحسابات على تقارير المراجعة بزيادة الدافع لديهم لحماية مستوى سمعتهم.

وقد استخدم (Asthana, 2014) لقياس هذا المتغير متغيرًا ثنائيًا يأخذ القيمة واحد إذا كان مراقب الحسابات (لم يميز بين شريك المراجعة ومنشأته) مستحوذًا على نسبة ٢٠% أو أكثر من الحصة السوقية في قطاع صناعي معين، والمقاسة بنسبة مجموع اللوغاريتم الطبيعي لأصول عملاء مراقب الحسابات المنتمين إلى قطاع صناعي معين إلى مجموع اللوغاريتم الطبيعي لأصول مختلف عملاء المراجعة المنتمين إلى هذا القطاع، والقيمة صفر بخلاف ذلك. واستخدم (Hsieh & Lin, 2016) متغيرًا ثنائيًا يأخذ القيمة واحد إذا حقق مراقب الحسابات (منشأته) أعلى حصة سوقية على مستوى القطاع، والمقاسة بنسبة إجمالي عدد عملاء مراقب الحسابات (منشأته) في قطاع صناعي معين إلى إجمالي عدد عملاء جميع مراقبي الحسابات (منشآت المحاسبة والمراجعة) في هذا القطاع، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

ويعتقد الباحث في ضوء ما سبق وجود تأثير عكسي لتخصص مراقب الحسابات (ومنشأته) في القطاع الصناعي الذي تعمل فيه شركات عملاء المراجعة المدرجة بالبورصة المصرية على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. إذ يعتقد الباحث أن متغير الخبرة بالقطاع الصناعي لشركات عملاء المراجعة يؤدي إلى تدنية مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، نظرًا لامتلاك مراقبي الحسابات (منشآتهم) الخبرة (الخبيرة) بالقطاعات الصناعية لشركات عملاء المراجعة القدارات والمعارف المطلوبة لاكتشاف التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية لهؤلاء العملاء، على نحو قد يزيد في النهاية من مستوى جودة تلك القوائم ويخفض من احتمالات تعرض مراقب الحسابات (منشأته) لخطر التقاضي. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الخامس لفرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض١/٥: يوجد تأثير عكسي لتخصص مراقب الحسابات (و/أو منشأته) في القطاع الصناعي الذي تعمل فيه شركات عملاء المراجعة على مدى تأخيره إصدار تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية.

مستوى تركيز الملكية:

أشار (Hassan, 2016) إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين إدارة أي شركة وأصحاب المصالح في هذه الشركة كلما انخفض مستوى تركيز الملكية في هذه الشركة، أو بمعنى آخر كلما زاد عدد صغار المستثمرين فيها، فضلاً عن اقتران انخفاض مستوى تركيز الملكية بانخفاض مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد تم تبرير إمكانية تحقق العلاقة الطردية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير تقرير المراجعة بعدم امتلاك صغار المستثمرين القدرة على الوصول المباشر للمعلومات التي يحتاجون إليها لأغراض اتخاذهم قرارات بشأن هذه الشركة، ومطالبة عدد أكبر من المستثمرين فيها إدارة هذه الشركة بالافصاح عن القوائم المالية للشركة في التوقيت المناسب لتخفيض عدم تماثل المعلومات بينهم وبين إدارة الشركة. وعلى عكس ما سبق، اقترح (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993) إمكانية وجود علاقة عكسية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد برر (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993) إمكانية تحقق هذه العلاقة العكسية بوجود احتمال بزيادة مواجهة مراقب الحسابات لخطر التقاضي، ومن ثم زيادة مستوى خطر أعماله كلما انخفض مستوى تركيز الملكية بالشركة التي يتولى مراجعة قوائمها المالية، وذلك كنتيجة لاعتماد عدد أكبر من المساهمين الأفراد على القوائم المالية للشركات التي ينخفض بها مستوى تركيز الملكية، على نحو قد يدفعه في النهاية إلى بذل جهود مراجعة أكبر، ومن ثم زيادة مدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة، في حالة استهدافه تخفيض مستوى هذا الخطر كلما انخفض مستوى تركيز الملكية. وقد أرجع هؤلاء الكتاب ذلك إلى أن انخفاض مستوى تركيز الملكية على مستوى أي شركة يعكس اعتماد عدد أكبر من المساهمين الأفراد على قوائمها المالية.

وقد استخدم (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993) لقياس مستوى تركيز الملكية نسبة عدد أسهم الشركات محل الاهتمام إلى عدد مساهميها. وقد توصلت هاتان الدراستان إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، في حين توصل (Hassan, 2016) إلى عدم معنوية هذه العلاقة.

وفي ضوء ما سبق، يتوقع الباحث وجود علاقة عكسية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير إصدار مراقبي حسابات الشركات المدرجة في البورصة المصرية لتقارير المراجعة الصادرة بشأن قوائمها المالية، التي يمكن ردها إلى اقتران زيادة درجة الاعتماد على القوائم المالية للشركات التي ينخفض بها مستوى تركيز الملكية أحياناً باتجاه مراقب الحسابات نحو إجراء مزيد من إجراءات المراجعة للقوائم المالية لتلك الشركات بهدف تدنية احتمال فشله في إصدار رأي غير ملائم بشأن هذه القوائم، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة، ومن ثم زيادة مدى

تأخير تقرير المراجعة. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي السادس لفرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض١/٦: يوجد تأثير عكسي لمستوى تركيز الملكية لشركات عملاء المراجعة على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية.

الوضع المالي لعملاء المراجعة:

تناول العديد من الدراسات (Sharma et al., 2017; Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Nelson & Shukeri, 2011; El-Bannany, 2006; Niemi, 2002; Jaggi & Tsui, 1999; Bamber et al., 1993) و(محمد، ٢٠١٦؛ سلامة، ١٩٩٠) متغير الوضع المالي لعملاء المراجعة كأحد المتغيرات التي تؤثر على تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد أوضح (Asthana, 2014) أن تدهور الوضع المالي لعملاء المراجعة يعكس ارتفاع مستوى خطر التقاضي لمراقب الحسابات، ومن ثم ارتفاع مستوى خطر أعماله. وأشار (Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Basioudis, 2007; Jaggi & Tsui, 1999) إلى أن هذا قد يؤدي إلى زيادة مراقب الحسابات لمقدار الجهد المبذول والوقت المستغرق في عملية المراجعة لتدنية مستوى هذا الخطر.

وقد استخدم هؤلاء الكتاب لقياس الوضع المالي عوامل الخطر التالية: نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ومدى تحقيق عميل المراجعة لخسائر تشغيلية، ورقم صافي ربح العام، ونسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (معدل الرفع المالي)، ومعدل العائد على الأصول، وإصدار بديل للرأي يفيد الشك بشأن قدرة عميل المراجعة على الاستمرار.

وقد توصل البعض (e.g., Blankley et al., 2015; 2014; Asthana, 2014; Khalil et al., 2011) إلى وجود علاقة طردية بين عوامل الخطر التالية– التي تم استخدامها لقياس مدى تدهور الوضع المالي لعملاء المراجعة– ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة: نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ونسبة الاصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة (Asthana, 2014)، وتحقيق عميل المراجعة لخسائر تشغيلية (Blankley et al., 2015; 2014; Asthana, 2014; Khalil et al., 2011) و(سلامة، ١٩٩٠)، ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Basioudis, 2007). وخلص البعض (Vuko & Cular, 2014) و(محمد، ٢٠١٦؛ محمد، ١٩٩٥) إلى عكس ذلك بالنسبة لعوامل الخطر التالية: تحقيق عميل المراجعة لخسائر ومعدل الرفع المالي (Niemi, 2002)، ومعدل العائد على الأصول (Vuko & Cular, 2014)، وربحية عميل المراجعة (محمد، ٢٠١٦؛ محمد، ١٩٩٥).

وخلص البعض (e.g., Asthana, 2014; Blankley et al., 2015; 2014) أيضًا إلى عدم معنوية علاقة مستوى عوامل الخطر التالية بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة: معدل الرفع المالي (Asthana, 2014; Blankley et al., 2015; 2014)، ومعدل العائد على الأصول (Asthana, 2014; Blankley et al., 2015; 2014) و(محمد، ٢٠١٦)، ونسبة السيولة (محمد، ٢٠١٦).

مما تقدم يتوقع الباحث امكانية وجود تأثير طردي لتدهور الوضع المالي لعملاء مراقبي حسابات الشركات المدرجة في البورصة المصرية على مدى تأخير إصدار مراقبي حسابات تلك الشركات تقارير المراجعة بشأن قوائمها المالية، كنتيجة لوجود احتمال بزيادة مراقبي الحسابات من مقدار الجهد المبذول والوقت المستغرق في عملية المراجعة لتدنية كل من مستوى عدم التأكد المتعلق بالوضع المالي لتلك الشركات، واحتمالات فشلهم في إصدار رأي مراجعة ملائم بشأن قوائمها المالية. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض السابع الفرعي للفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض ١/٧: يوجد تأثير طردي لمدى تدهور الوضع المالي لشركات عملاء المراجعة على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية.

تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) على مستوى معنوية واتجاه علاقة مستوى خطر أعماله بمدى تأخيره إصدار تقرير المراجعة:

أوضح بعض الكتاب (e.g., Blankley et al., 2015; 2014; Basioudis, 2007) أن مراقب الحسابات يمتلك القدرة على التحكم في مستوى خطر أعماله بتطبيقه مجموعة من استراتيجيات إدارة هذا الخطر. كما اقترح بعض الكتاب (e.g., Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014; Habib & Bhuiyan, 2011; Ethridge et al., 2007b) لتعديل مستوى معنوية واتجاه العلاقة الطردية المفترضة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات وإجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، أو مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة تحديدًا، استخدام مراقبي الحسابات لمجموعة من استراتيجيات إدارة هذا المستوى من الخطر. فعلى سبيل المثال اقترح (Basioudis, 2007) وجود مراجع حسابات سابق لعميل المراجعة ضمن مجلس الإدارة الحالي لهذا العميل كمتغير معدل لمستوى معنوية واتجاه العلاقة الطردية المفترضة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير تقرير المراجعة.

وتم اقترح استراتيجيات إدارة المخاطر التالية لذات الهدف: تخصص مراقب الحسابات في القطاع الذي تعمل فيه شركات عملاء المراجعة (Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014; Habib & Bhuiyan, 2011; Ethridge et al., 2007b; Johnstone & Bedard, 2003) و(محمد، ٢٠١٦)، والاستمرار مع عملاء المراجعة السابقين من ذوي مستوى الخطر المنخفض (Ethridge et al., 2007b)، والتواصل مع مراقب الحسابات السابق لعميل المراجعة (Ethridge et al., 2007b)،

وارتفاع مستوى خبرة مراقب الحسابات (Asare et al., 2005)، واستبعاد العملاء ذوي مستوى الخطر المرتفع من محفظة عملاء المنشأة (مجاهد، ٢٠٠٢)، وإعداد المنشأة خطط بالمهام الخاصة بفريق المراجعة (مجاهد، ٢٠٠٢)، وتعديل مقدار أتعاب المراجعة (Blankley et al., 2015; 2014; Ethridge et al., 2007b; Johnstone, 2000) و(مجاهد، ٢٠٠٢)، وتعديل إجراءات المراجعة السابقة تخطيطها(Ethridge et al., 2007b; Johnstone, 2000)، وزيادة ضغط الوقت (Blankley et al., 2015; 2014).

وتوصل بعض الكتاب (Habib & Bhuiyan, 2011; Basioudis, 2007; Ethridge et al., 2007b; Johnstone & Bedard, 2003) و(محمد، ٢٠١٦) إلى وجود تأثير عكسي للمتغيرات المُعّدلة على اتجاه وقوة علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة التي كانت محل اهتمام هؤلاء الكتاب. وقد اقتصر التأثير العكسي للمتغير المعدل المستخدم بدراسة (Whitworth & Lambert, 2014) على اتجاه وقوة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، في حين لم يُحدث هذا المتغير تأثيرًا على العلاقة بين حجم مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وخلص (Johnstone, 2000) و(مجاهد، ٢٠٠٢) إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات المُعّدلة على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة التي كانت محل اهتمام هؤلاء.

وقد أرجع البعض (Johnstone, 2000) النتيجة التي تم التوصل إليها إلى تفضيل شركاء المراجعة استخدام ما يسمى بآليات تجنب المخاطر، وتحديدًا استبعاد عملاء المراجعة ذوي مستوى خطر قبول التكليف المرتفع كنتيجة لوجود احتمال لزيادة تكاليف التقاضي المحتملة وارتفاع مستوى خطر تعرض مراجعي الحسابات لخسائر كنتيجة لارتباطهم بهؤلاء العملاء. وقد رد (Basioudis, 2007) النتيجة التي تم التوصل إليها إلى مساهمة وجود مراجع حسابات سابق ضمن مجلس إدارة عميل المراجعة في تحسين مستوى جودة القوائم المالية نتيجة لما يتمتع به من معرفة وخبرة متخصصة، ومن ثم في تخفيض مستوى خطر التحريفات الجوهرية، على نحو يساهم في تخفيض الجهد المبذول في عملية المراجعة، وبالتالي تخفيض مقدار أتعاب المراجعة.

وتوصل بعض الكتاب (Blankley et al., 2015; 2014; Dao & Pham, 2014) إلى وجود تأثير طردي للمتغيرات المُعّدلة على اتجاه وقوة علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة التي كانت محل اهتمام هؤلاء. وقد اقتصر تحقق التأثير الطردي في دراستي (Blankley et al., 2015; 2014) على متغيري التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وزيادة ضغط الوقت، حيث لم تتوصلا إلى وجود تأثير مُعدل لمتغير مقدار أتعاب المراجعة. وخلص (Whitworth & Lambert, 2014) أيضًا إلى تأثير متغير مستوى جودة الأرباح كمتغير مُعدل عكسيًا على اتجاه العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة

والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وعدم تأثيره على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وحجم مراقب الحسابات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى توصل الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة من حيث اتجاه ومستوى معنوية العلاقة بين متغيري مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، في حالة تحقق هذه العلاقة من الأساس، ومن حيث مدى وجود تأثير للمتغير المعدل على العلاقة السابقة، أو حتى اتجاه مثل هذا التأثير. كما وجد الباحث ندرة في الدراسات السابقة التي اختبرت علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، في ظل أخذها في الاعتبار مدى تأثير تخصص مراقب الحسابات (و/أو منشأته) صناعيًا في القطاع الذي تنتمي إليه شركة عميل المراجعة كمتغير معدل على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة السابقة.

ويعتقد الباحث في ضوء ما سبق أنه حتى في حالة ارتفاع مستوى خطر أعمال مراقبي حسابات عملاء المراجعة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية نتيجة لقبولهم الارتباط بالعملاء ذوي مستوى الخطر المرتفع، فقد يؤدي تطبيقهم لاستراتيجيات إدارة مستوى هذا الخطر، مثل استخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته)، إلى الحد من تأثير مستوى هذا الخطر على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثاني: يوجد تأثير عكسي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) على مستوى معنوية واتجاه علاقة مستوى خطر أعماله بمدى تأخيره إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملاء المراجعة.

٣- الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الجزئية من البحث عرض منهجية الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فرضي البحث الأول وفرعياته والفرض الثاني. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعرض الباحث كلا من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية والتي تشمل نماذج الانحدار المستخدمة والتحليل العاملي المستخدم لقياس مكون مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، وتحليل نتائج البحث، وذلك على النحو التالي:

أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار مدى تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع، ومدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته على مستوى معنوية واتجاه العلاقة السابقة. إذ سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال اختبار الفرض الأول للبحث وفرعياته، وكذلك الفرض الثاني. وسيتم من خلال اختبار الفرض الأول للبحث وفرعياته تحديد مدى تحقق العلاقة بين متغيري البحث المستقل والتابع. بينما سيتم من خلال الفرض الثاني للبحث تحديد ما إذا كان للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته، كاستراتيجية لإدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، تأثير يُعدل مستوى معنوية واتجاه علاقة المتغير المستقل بنظيره التابع.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وتتكون عينة الدراسة من جميع الشركات التي أفصحت عن قوائمها المالية المجمعة و/أو المستقلة مرفقًا بها تقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة عبر موقع مباشر مصر و/أو موقعها عبر الانترنت خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥. وقد استهدف الباحث هذه الفترة الزمنية لاختبار فرضي البحث، لإفصاح النسبة الأكبر من الشركات عن تقارير مجالس إدارتها خلال تلك الفترة، وذلك في حدود علم الباحث، وفي ضوء الرجوع إلى كل من موقع مباشر مصر، ومواقع جميع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠١٦.

وقد اعتمد الباحث على عينة نهائية من الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية تضم ٢١٧ مشاهدة عن الأعوام من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥. وقد تم قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام مجموعة من عوامل الخطر التي تم تحديدها في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة، مع الرجوع إلى القوائم المالية، وتقارير مجالس الإدارة الصادرة عن شركات العينة للحصول على البيانات اللازمة لقياس هذه العوامل. كما تم الرجوع إلى تقارير المراجعة المرفقة بالقوائم المالية للشركات عينة الدراسة الحالية لتحديد؛ هوية مراقبي الحسابات من الذين يوقعون على تقارير المراجعة بصفتهم شركاء للتكليف، وطول فترة بقائهم مع عملائهم، ومستوى تخصصهم ومنشآتهم في الصناعات التي تعمل بها شركات عملاء المراجعة، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد رجع الباحث في تصنيفه لشركات العينة بحسب القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركات إلى النشرة اليومية (العدد ٢٤٣) الصادرة عن البورصة في ٢٠١٥/١٢/٣٠، حيث احتوت هذه النشرة على بيانات عن الشركات الأكثر نشاطًا في البورصة مصنفة بحسب القطاع. كما حصل الباحث على المعلومات اللازمة لقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته على مستوى جميع

الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة محل اهتمام الدراسة الحالية من التقارير المتاحة على موقع البورصة المصرية بشأن معدل دوران الأسهم حرة التداول، حيث احتوت تلك التقارير على بيان رسمي صادر عن البورصة المصرية باسماء الشركات المدرجة في البورصة المصرية وعددها في نهاية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وذلك مع ملاحظة استخدام الباحث للتقرير الخاص بعام ٢٠١٤ عند قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) لعام ٢٠١٣، نظرًا لعدم تمكن الباحث من الحصول على التقرير الخاص بعام ٢٠١٣.

وقد تم مراعاة توافر المعايير الأتية في اختيار عينة الدراسة: (أ) اشتمال عينة الدراسة على جميع الشركات المتاح بشأنها جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال سنة أو أكثر من السنوات محل اهتمام الدراسة الحالية. (ب) استبعاد الشركات التي خضعت قوائمها المالية لعملية مراجعة مشتركة من جانب اثنين من مراقبي الحسابات، أو عملية مراجعة ثنائية من جانب اثنين من مراقبي الحسابات أحدهما ينتمي للجهاز المركزي للمحاسبات، أو لعملية مراجعة منفردة من جانب أحد مراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات. وقد تمثل الهدف من استبعاد تلك الشركات في التحكم في تأثير اختلاف نوع عملية المراجعة المالية التي خضعت لها القوائم المالية وعدد مراقبي الحسابات، المسئولين كشركاء للتكليف عن مراجعة القوائم المالية، على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

الاختبارات الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج (SPSS) الإصدار الخامس عشر لإجراء التحليل الإحصائي اللازم للبيانات الفعلية التي تم تجميعها من القوائم المالية، وتقارير المراجعة، وتقارير مجالس الإدارة الخاصة بشركات العينة لاختبار فرضي البحث. وقد اعتمد الباحث على تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى Least Square Method (OLS) في تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد نظرًا لكون المتغير التابع متغيرًا مستمرًا والمتغيرات المستقلة متغيرات مستمرة ومنفصلة (Verma, 2013; Field, 2009).

وقد استخدم الباحث التحليل العاملي Factor Analysis باستخدام طريقة المكونات الرئيسية Principal Component Analysis لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ككل باستخدام مجموعة عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مجتمعة، وذلك اتساقًا مع دراسة (Hsieh & Lin, 2016)، والتي استخدمت التحليل العاملي لتحديد مدى تأثير المتغيرات التفسيرية المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، وذلك بتخفيض العدد الكبير من المتغيرات التفسيرية إلى عدد أقل من المكونات الرئيسية دون التضحية بجزء كبير من القوة التفسيرية لهذه المتغيرات، بحيث يتكون كل مكون رئيسي من

مجموعة المتغيرات التفسيرية التي ترتبط فيما بينها وتفسر جزءًا من تباين المجموعة. وتنطوي المكونات بالتالي على المتغيرات التي ترتبط ببعضها البعض.

وقد تم استخلاص المكونات الرئيسية لتفسير الحد الأقصي لتباين مجموعة المتغيرات محل الدراسة. ويتم تحميل المتغيرات التفسيرية على أي من هذه المكونات اعتمادًا على درجة ارتباط هذه المتغيرات ببعضها البعض. وبالتالي، بدلا من تحديد خصائص المجموعة، أو بالأحرى تحديد مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام عدد كبير من المتغيرات، يمكن تحديد مستواه باستخدام عدد أقل من المكونات. وقد تم اختيار طريقة المكونات الرئيسية تحديدًا كاحدى الطرق التي يمكن استخدامها لإجراء التحليل العاملي نظرًا لقدرة هذه الطريقة على تخفيض العدد الكبير من المتغيرات التفسيرية إلى عدد أقل من المكونات الرئيسية. فوفقًا لهذه الطريقة، يتم استخلاص المكونات الرئيسية من مجموعة المتغيرات التفسيرية وترتيبها تنازليًا بحسب قدرة تلك المكونات على تفسير تباين هذه المجموعة من المتغيرات. وبالتالي، يفسر أول مكون يتم استخلاصه أقصي حد لتباين مجموعة المتغيرات التفسيرية محل الاهتمام، يليه المكون الثاني من حيث قدرته على تفسير تباين مجموعة المتغيرات، وهكذا (Verma, 2013).

نماذج الانحدار المستخدمة:

تم صياغة نماذج الانحدار الخمسة التالية لاختبار مدى تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، ومدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته كمتغير معدل على مستوى معنوية واتجاه العلاقة السابقة:

نموذج انحدار مدى تأثر تأخير إصدار تقرير المراجعة بمستوى عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات (دون استخدام المكون الرئيسي الأول):

تم صياغة النموذج الوارد أدناه باستخدام جميع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات المقترحة استخدامها بالدراسة الحالية كمتغيرات تفسيرية بالنموذج، لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل، لتحديد مدى قدرة هذه المتغيرات مجتمعة على تفسير التغير في مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع، فضلا عن تحديد قوة واتجاه علاقة كل متغير من هذه المتغيرات منفردًا على المتغير التابع، وذلك دون إحلال عوامل الخطر تلك بالمكون الرئيسي الأول الذي يرمز له بالرمز Auditor's Risk الناتج من التحليل العاملي، وذلك لأغراض اختبار جميع الفروض الفرعية لفرض البحث الأول.

$$ARL= \beta_0+ \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_{3-5}X_{3-5} + \beta_6X_6 + \beta_{7-8}X_{7-8}+ \beta_9X_9+ \beta_{10}X_{10} + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{14}X_{14}+ \beta_{15}X_{15}+ \beta_{16}X_{16} + \beta_{17}X_{17} + \beta_{18}X_{18} + \beta_{19}X_{19} + \beta_{20}X_{20}+ \beta_{21}X_{21} + \beta_{22}X_{22} + \beta_{23}X_{23} + \beta_{24}X_{24} + \beta_{25}X_{25} + \beta_{26}X_{26}+ \beta_{27}X_{27} + \beta_{28}X_{28} + \beta_{29}X_{29} + \beta_{30}X_{30} + \beta_{31-44}X_{31-44} + \beta_{45-47}X_{45-47}+\varepsilon$$

بالرجوع إلى نموذج الانحدار الوارد أعلاه يتضح وجود متغير مستقل، هو مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات. ومتغير تابع، وهو مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة (ويرمز له ب ARL).

ووفقًا لدراسة (Sultana et al., 2015) تم قياس مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بعدد الأيام من تاريخ انتهاء العام المالي لعميل المراجعة حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لعميله. ولتسهيل عملية تقدير الانحدار، ولأغراض اختبار الفروض الفرعية من الأول حتى السابع لفرض البحث الأول، تم الاعتماد على عوامل الخطر التالية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات:

(١) بديل الرأي الوارد بتقرير المراجعة (X_1)، واتساقًا مع بعض الدراسات (e.g., Nelson & Shukeri, 2011; Lee & Jahng, 2008; Basioudis, 2007) تم قياس هذا العامل باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كان بديل الرأي الوارد بتقرير المراجعة هو بديل الرأي غير المعدل، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

(٢) حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (X_2)، ووفقًا لبعض الدراسات (e.g., Nelson & Shukeri, 2011; Sahnoun & Zarai, 2009; Lee & Jahng, 2008) اعتمد الباحث في قياسه على متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة لعميل المراجعة تنتمي إلى إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

(٣) مدى استمرار مراقب الحسابات كشريك للتكليف مع عملائه السابقين، وتشابهًا مع البعض (Dao & Pham, 2014; Giroux & Cassell, 2011; Lee et al., 2009) و(محمد، ٢٠١٦) تم استخدام متغيرين ثنائيين لقياسه، بحيث يأخذ المتغير الأول (X_3) القيمة واحد في حالة استمرار علاقة شريك التكليف بعميل المراجعة الحالي لمدة تقل عن، أو تساوي عامين، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. ويأخذ المتغير الثاني (X_4) القيمة واحد في حالة استمرار علاقته بعميل المراجعة الحالي لمدة تقل عن، أو تساوي خمس سنوات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

(٤) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته، واتساقًا مع (Hsieh & Lin, 2016) استخدم لقياسه الحصة السوقية لشريك التكليف (و/أو منشأته) داخل سوق خدمات المراجعة، وتم حسابها باجمالي عدد عملاء شريك التكليف (منشأته) في قطاع صناعي معين إلى إجمالي عدد عملاء جميع شركاء المراجعة (منشآت المحاسبة والمراجعة) في هذا القطاع. يلي ذلك استخدام متغيرين ثنائيين، حيث يأخذ

المتغير الأول (X_5) القيمة واحد إذا حققت منشأة المحاسبة والمراجعة أعلى حصة سوقية على مستوى القطاع، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. ويأخذ المتغير الثاني (X_6) القيمة واحد إذا حقق مراقب الحسابات كشريك للتكليف أعلى حصة سوقية على مستوى القطاع، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

(٥) تاريخ انتهاء العام المالي لشركة عميل المراجعة (X_7)، واتفاقًا مع (Asthana, 2014; Sahnoun & Zarai, 2009; Basioudis, 2007; Johnstone, 2000) اعتمد في قياسه على متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة انتهاء السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

(٦) مستوى تركز الملكية (X_8)، واستخدم لقياسه متغير مستمر عبارة عن نسبة الأسهم المملوكة لحملة أكبر من ٥% من أسهم الشركة ، وذلك اتفاقًا مع (Nguyen et al., 2015; Hu & Izumida, 2008).

(٧) مدى تدهور الوضع المالي لشركة عميل المراجعة، واعتمادًا على (Sharma et al., 2017) إستخدم لقياسه المتغيرات الثنائية الأربعة التالية؛ متغير يأخذ القيمة واحد في حالة إصدار مراقب الحسابات بديل للرأي يفيد الشك في قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (X_9)، ومتغير يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق الشركة لصافي ربح سالب بعد الضرائب، والقيمة صفر بخلاف ذلك (X_{14})، ومتغير يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق الشركة لصافي تدفقات نقدية سالبة من العمليات التشغيلية، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (X_{15})، ومتغير يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق الشركة لرأس مال عامل سالب، والقيمة صفر بخلاف ذلك (X_{16}).

وقد استخدم لذات الغرض المتغيرات المستمرة الأربعة التالية؛ متغير معدل الرفع المالي (X_{10})، محسوبًا بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ومتغير نسبة السيولة (X_{11})، محسوبًا بنسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، ومتغير نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات (X_{12})، ومتغير معدل العائد على الأصول (X_{13})، محسوبًا بصافي الأرباح بعد الضرائب مقسومة على إجمالي الأصول (Sharma et al., 2017).

وقد توسع عدد من الدراسات السابقة (e.g., Dao & Pham, 2014; Whitworth & Lambert, 2014)، من حيث اهتمامها بتحديد مدى تأثير بعض عوامل الخطر الأخرى، بخلاف تلك التي تم استخدامها في البحث الحالي لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، أو مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة خاصة. إذ خلص البعض إلى وجود علاقة طردية بين عوامل الخطر التالية وبين إجراءات المراجعة وأحكام مراقب الحسابات، أو مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة خاصة؛ حسابات المخزون و/أو العملاء كنسبة من إجمالي الأصول (Asthana, 2014; Khalil et al., 2011)، وانتماء عميل المراجعة إلى القطاع الصناعي (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993)، وعدد فروع عميل المراجعة (Asthana, 2014; Wei, 2012)، وحجم عميل

المراجعة (Blankley et al., 2015; 2014)، وانتماء عميل المراجعة للقطاع المالي، ومستوى استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ومستوى استقلال أعضاء لجنة المراجعة (Demartini & Trucco, 2016).

وتوصل البعض (e.g., Aljaaidi et al., 2015) إلى العكس عند استخدامه عوامل الخطر التالية لذات الغرض: انتماء عميل المراجعة لقطاع المؤسسات المالية (Knechel & Payne, 2001)، ومعدل تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، ودرجة اعتماد مراقب الحسابات على وظيفة المراجعة الداخلية (Aljaaidi et al., 2015)، وجود لجنة للمراجعة (Vuko & Cular, 2014)، وحجم لجنة المراجعة(Nelson & Shukeri, 2011)، ومستوى جودة وظيفة المراجعة الداخلية (Pizzini et al., 2015)، ومدى استقلال أعضاء لجنة المراجعة (Sultana et al., 2015).

وتوصل البعض (e.g. Demartini & Trucco, 2016; Vuko & Cular, 2014) إلى عدم معنوية العلاقة عند استخدام عوامل الخطر التالية لقياس المتغير المستقل: نسبة حسابات المخزون والعملاء إلى إجمالي الأصول (Demartini & Trucco, 2016; Vuko & Cular, 2014)، والقيمة المطلقة لإجمالي المستحقات (Vuko & Cular, 2014)، وانتماء عميل المراجعة للقطاع المالي أو قطاع المرافق (Asthana, 2014)، وحجم عميل المراجعة (Blankley et al., 2015; 2014; Knechel & Payne, 2001)، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة (Aljaaidi et al., 2015; Nelson & Shukeri, 2011)، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة (Moghaddam et al., 2014; Nelson & Shukeri, 2011)، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام (Nelson & Shukeri, 2011)، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام، وحجم لجنة المراجعة (Sultana et al., 2015).

واتساقًا مع الدراسات الواردة أعلاه، يستهدف البحث الحالي تحديد مدى تأثير عوامل الخطر التالية كمتغيرات رقابية، وليست كمتغيرات مستقلة، على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وهي: القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات (X_{17}) وتم قياسها بالمعادلة التالية (صافي الربح قبل الضرائب – صافي التدفقات النقدية من العمليات)/إجمالي الأصول، وحجم عميل المراجعة، وتم قياسه باللورغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (X_{18})، وحسابات المخزون كنسبة من إجمالي الأصول (X_{19})، وعدد فروع عميل المراجعة (X_{20})، ومستوى استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وتم قياسه بالمتغيرات المستمرة والثنائية الأربعة التالية؛ متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة إذا كان رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (X_{21})، ومتغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة التي يشغل بها هذا المنصب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (X_{22})، ومتغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة التي يشغلون بها هذا المنصب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (X_{23})، ونسبة الأسهم المملوكة لرئيس

وأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم (X_{24})، ونسبة أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد الأعضاء (X_{25}).

وفي ذات السياق، استخدمت المتغيرات التالية أيضًا كمتغيرات رقابية؛ حجم مجلس الإدارة، وتم قياسه بعدد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة (X_{26})، ونشاط مجلس الإدارة خلال العام وتم قياسه بعدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام (X_{27})، وحجم لجنة المراجعة وتم قياسه بعدد رئيس وأعضاء لجنة المراجعة (X_{28})، ونشاط لجنة المراجعة وتم قياسه بعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام (X_{29})، ومدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية وتم قياسه باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة احتواء اختصاصات لجنة المراجعة المفصح عنها داخل تقرير مجلس الإدارة اختصاصاتها بشأن وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، ويأخذ القيمة صفر في حالة عدم احتواء على اختصاصاتها على أي اختصاصات بشأن وظيفة المراجعة الداخلية (X_{30})، والقطاع الصناعي الذي ينتمي إليه عميل المراجعة (X_{31-44})، والعام المالي الذي تخصه بيانات عينة الدراسة (X_{45-45})، ويوضح الملحق رقم (١) تفصيلاً كيفية قياس عوامل الخطر المستخدمة في البحث الحالي كمتغيرات تفسيرية مستقلة أو رقابية.

نموذج انحدار مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات:

اتساقًا مع (Hsieh & Lin, 2016) استخدم الباحث المكون الرئيسي الأول Auditor's Risk الناتج من التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل لأغراض اختبار فرضي البحث الأول والثاني، حيث تسمح هذه الطريقة بقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ككل من خلال التحميل المتزامن لمجموعة عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات المقترح استخدامها كمتغيرات تفسيرية، وذلك لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ككل باستخدام مجموعة عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات المقترحة مجتمعة، وذلك من خلال الاستخدام المتزامن لمجموعة المتغيرات التفسيرية التي تفسر أقصي قدر من التباين، أو تفسر التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في هذه المجموعة من المتغيرات التفسيرية.

وتم صياغة النموذج الوارد أدناه باستخدام المكون الرئيسي الأول، بعد تضمينه بأغلب عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مجتمعة لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ككل كمتغير مستقل، وذلك بهدف اختبار الفرض الأول للبحث. وتحديدًا تم تحميل المكون الرئيسي الأول بالمتغيرات التفسيرية المستقلة السابق اقتراحها لقياس هذا المتغير، ولكن بعد استبعاد المتغيرات التفسيرية المستقلة التالية من مجموعة المتغيرات التي تم تحميلها على هذا المكون، والاكتفاء بتضمينها ضمن نماذج الانحدار ذات الصلة كمتغيرات رقابية وهي نسبة السيولة، ونسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي

الالتزامات، ومعدل العائد على الأصول. ويرجع سبب ذلك إلى إظهار نتائج التحليل العاملي أنه تم تحميلها على المكون الرئيسي باشارة عكسية، وبالتالي فالابقاء عليها يؤدي إلى انخفاض قدرة هذا المكون كمتغير مستقل على تفسير التغير الذي يحدث في المتغير التابع.

$$ARL= \beta_0+ \beta_1 Auditor's\ Risk + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{17}X_{17} + \beta_{18}X_{18} + \beta_{19}X_{19} + \beta_{20}X_{20}+ \beta_{21}X_{21} + \beta_{22}X_{22} + \beta_{23}X_{23} + \beta_{24}X_{24} + \beta_{25}X_{25} + \beta_{26}X_{26}+ \beta_{27}X_{27} + \beta_{28}X_{28} + \beta_{29}X_{29} + \beta_{30}X_{30} + \beta_{31-44}X_{31-44} + \beta_{45-47}X_{45-47}+\varepsilon$$

نموذج انحدار مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل استخدام التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات كمتغير مُعدل:

تم صياغة النموذج الوارد أدناه باستخدام مكون Auditor's Risk لقياس التأثير التفاعلي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات مع **التخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة**، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للبحث. وتجدر الإشارة إلى أنه، ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية – **وإلى جانب استخدام التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات باعتباره أحد عوامل الخطر المستخدمة لقياس متغير الدراسة المستقل** المتمثل في مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات – **فقد تم استخدمه أيضًا باعتباره متغير مُعدل** لتحديد مدى تأثيره التفاعلي، كاستراتيجية لإدارة المخاطر، على العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد استخدم لقياسه كمتغير معدل المتغير الفرعي الثنائي ذاته المستخدم لقياسه كمتغير مستقل.

$$ARL= \beta_0+ \beta_1 Auditor's\ Risk + \beta_2 Firm's\ IndExp^* Auditor's\ Risk + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{17}X_{17} + \beta_{18}X_{18} + \beta_{19}X_{19} + \beta_{20}X_{20}+ \beta_{21}X_{21} + \beta_{22}X_{22} + \beta_{23}X_{23} + \beta_{24}X_{24} + \beta_{25}X_{25} + \beta_{26}X_{26}+ \beta_{27}X_{27} + \beta_{28}X_{28} + \beta_{29}X_{29} + \beta_{30}X_{30} + \beta_{31-44}X_{31-44} + \beta_{45-47}X_{45-47}+\varepsilon$$

نموذج انحدار مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل استخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعدل:

تم صياغة النموذج الوارد أدناه باستخدام مكون Auditor's Risk لقياس التأثير التفاعلي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات مع **التخصص الصناعي لمراقب الحسابات**، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للبحث. وتجدر الإشارة إلى أنه، ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية – **وإلى جانب استخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات باعتباره أحد عوامل الخطر المستخدمة لقياس متغير الدراسة المستقل** المتمثل في مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات – **فقد تم استخدمه أيضًا باعتباره متغير مُعدل** لتحديد مدى تأثيره التفاعلي، كاستراتيجية لإدارة المخاطر، على العلاقة بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد استخدم لقياسه كمتغير معدل المتغير الفرعي الثنائي ذاته المستخدم لقياسه كمتغير مستقل.

$$ARL= \beta_0+ \beta_1 Auditor's\ Risk + \beta_2 Auditor's\ IndExp^* Auditor's\ Risk + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{17}X_{17} + \beta_{18}X_{18} + \beta_{19}X_{19} + \beta_{20}X_{20}+ \beta_{21}X_{21} + \beta_{22}X_{22} + \beta_{23}X_{23} + \beta_{24}X_{24} + \beta_{25}X_{25} + \beta_{26}X_{26}+ \beta_{27}X_{27} + \beta_{28}X_{28} + \beta_{29}X_{29} + \beta_{30}X_{30} + \beta_{31\text{-}44}X_{31\text{-}44} + \beta_{45\text{-}47}X_{45\text{-}47}+\varepsilon$$

نموذج انحدار مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل استخدام التأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومنشأته كمتغير مُعدل:

تم صياغة النموذج الوارد أدناه باستخدام مكون Auditor's Risk لقياس التأثير التفاعلي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات مع **التخصص الصناعي لكل من مراقب الحسابات ومنشأته**، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للبحث.

$$ARL= \beta_0+ \beta_1 Auditor's\ Risk + \beta_2 Firm's\ IndExp^* Auditor's\ IndExp^* Auditor's\ Risk + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{17}X_{17} + \beta_{18}X_{18} + \beta_{19}X_{19} + \beta_{20}X_{20}+ \beta_{21}X_{21} + \beta_{22}X_{22} + \beta_{23}X_{23} + \beta_{24}X_{24} + \beta_{25}X_{25} + \beta_{26}X_{26}+ \beta_{27}X_{27} + \beta_{28}X_{28} + \beta_{29}X_{29} + \beta_{30}X_{30} + \beta_{31\text{-}44}X_{31\text{-}44} + \beta_{45\text{-}47}X_{45\text{-}47}+\varepsilon$$

٤- تحليل نتائج البحث

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (ا) بيانات الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الواردة في نموذج مدى تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات الخاص بالدراسة الحالية. وتتضمن البيانات الواردة في هذا الجدول قيم متوسطات المتغيرات التفسيرية المستقلة والرقابية والمتغير التابع لجميع مشاهدات عينة الدراسة. وقد أوضحت النتائج أن متوسط Mean عدد أيام تأخير إصدار تقرير المراجعة لعينة الدراسة وصل إلى ٨٠ يوم تقريبًا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتضح من قيم المتوسط لبعض المتغيرات التفسيرية ما يلي؛ إحتواء تقرير المراجعة الصادر بشأن تلك القوائم على رأي مراجعة غير معدل (نظيف) لنسبة ٧٨% تقريبًا من العينة، ومراجعة القوائم المالية لنسبة ٤٢% من إجمالي تلك المشاهدات من جانب مراقبي حسابات ينتمون لمنشآت محاسبة ومراجعة كبيرة الحجم، وذلك إلى جانب استمرار علاقة مراقبي الحسابات كشركاء للمراجعة بعملائهم لمدة تقل عن، أو تساوي، عامين لنسبة ٢١%، وامتدادها لمدة تقل عن، أو تساوي، خمس سنوات لنسبة ٥٩%. وإلى جانب ما سبق، توضح النتائج أيضًا تخصص منشآت المحاسبة والمراجعة (مراقبي الحسابات كشركاء للتكليف) صناعيًا لنسبة ٢٣% (١٤%) من إجمالي المشاهدات، وانتهاء العام المالي لنسبة ٩١% من المشاهدات في ٣١ ديسمبر من كل عام، كما وصلت نسبة تركيز الملكية باستخدام نسبة الأسهم المملوكة لحاملي أكبر من ٥% من أسهم الشركة إلى نسبة ٦٣% من المشاهدات، وبلغت نسبة الشركات التي حصلت على بديل للرأي يفيد الشك بشأن قدرتها على الاستمرار ٠٧% تقريبًا، ووصل معدل الرفع المالي في المتوسط إلى ٤٦%

تقريبًا لتلك المشاهدات، كما بلغت نسبة السيولة ٣٥٦%، وبلغت نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات ٧٦% تقريبًا لتلك المشاهدات.

جدول رقم (١): الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	Mean	Maximum	Minimum	Std. Deviation
مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة	٨٠	٣٠٠	١٠	٤١.٧٠٢
عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات	٠.٠٠٠	٢.٥٩١	١.٩٣١-	١
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة	٠.٢٩٤	٢.٥٩	٠	٠,٦٠٧
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة مراقب الحسابات	٠.١٤٩	٢.٥٩	٠.٥١-	٠,٥٠٥
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة كل من منشأة المحاسبة والمراجعة ومراقب الحسابات	٠.١٥١	٢.٥٩	٠.٠٠	٠,٤٩٧
رأي مراقب الحسابات	٠.٧٨	١	٠	٠.٤١٧
مدى انتماء مراقب الحسابات لإحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار	٠.٤٢	١	٠	٠.٤٩٤
استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله لمدة تقل عن أو تساوي سنتين	٠.٢١	١	٠	٠.٤١١
استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله لمدة تقل عن أو تساوي خمس سنوات	٠.٥٩	١	٠	٠.٤٩٢
خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة	٠.٢٣	١	٠	٠.٤٢٣
خبرة مراقب الحسابات	٠.١٤٣	١	٠	٠.٣٥١
تاريخ نهاية العام المالي للشركة	٠.٩١	١	٠	٠.٢٨٧
نسبة الأسهم المملوكة لحاملي أكبر من ٥% من أسهم الشركة	٠.٦٣	١	٠	٠.٢٥٠
مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقل	٠.٠٧	١	٠	٠.٢٥٠
معدل الرفع المالي	٠.٤٥٥٣	١.٦٢٩	٠.٠٠٤	٠.٣١٣
نسبة السيولة	٣.٥٥٦	٧٠.٥٩٢	٠.٠٥٥	٨.٤٦٤
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات	٠.٧٥٤	١	٠.٠٠٠٢	٠.٢٧٩
معدل العائد على الأصول	٠.٠١٩٥	٠.٢٥٦	٠.٧٩٧-	٠.٠٩٧
مدى تحقيق الشركة لخسائر	٠.٢٥	١	٠	٠.٤٣٥
مدى تحقيق الشركة لتدفقات نقدية تشغيلية سالبة	٠.٣٢	١	٠	٠.٤٦٦
مدى تحقيق الشركة لرأس مال عامل سالب	٠.٢٨	١	٠	٠.٤٤٨
المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات	٠.٠٩٠	٠.٩٩١	٠.٠٠٠٢	٠.١٣٨
حجم شركة عميل المراجعة	٢٠.١٥٤	٣٠	١٥.٠٩	٢,٢٣
نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول	٠.١٥١	٠.٩٩	٠٠٠	٠.١٨٤
عدد الشركات التابعة	٢.٣٦	٤٧	٠	٦.٩٦٢
مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية	٠.٦٩	١	٠	٠.٤٦٤
مدى امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة	٠.٦٧	١	٠	٠.٤٧٠

مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة	٠.٨٥	١	٠	٠.٣٥٥
نسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة	٠.٣٤	١	٠	٠.٢٩٨
مدى استقلال أعضاء مجلس الادارة	٠.٦٦٥	١	٠	٠.٢٢١
حجم مجلس الإدارة	٧.٥	١٧	٣	٢,٩٩٩
نشاط مجلس الإدارة خلال العام	٨.٠٤	٢٦	٠	٤,٤٩٠
حجم لجنة المراجعة	٣.٠١	٦	٠	١,١١
نشاط لجنة المراجعة خلال العام	٤.٥٦	١٩	٠	٢,٨٤٠
مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة	٠.٣١	١	٠	٠.٤٦٥
الاتصالات	٠.٠٥	١	٠	٠.٢٢٥
التشييد والبناء	٠.١	١	٠	٠.٢٩٨
الخدمات المالية	٠.١٢	١	٠	٠.٣٣١
العقارات	٠.١٧	١	٠	٠,٣٧٩
الكيماويات	٠.٠٢	١	٠	٠,١٤٨
الموارد الرئيسية	٠.٠٥	١	٠	٠.٢١٦
الاعلام	٠	١	٠	٠,٠٦٧
الأغذية والمشروبات	٠.٠٩	١	٠	٠,٢٨٥
التكنولوجيا	٠.٠٤	١	٠	٠,١٨٦
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٠.٠٧	١	٠	٠,٢٥٠
الأدوية والرعاية الطبية	٠.٠٦	١	٠	٠,٢٣٤
السياحة والترفيه	٠.١٣	١	٠	٠,٣٤١
المنتجات الشخصية والمنزلية	٠.٠٦	١	٠	٠,٢٣٤
التوزيع وتجارة التجزئة	٠.٠٤	١	٠	٠,١٨٦
٢٠١٥	٠.٢٨	١	٠	٠,٤٥٢
٢٠١٤	٠.٤٦	١	٠	٠,٥٠٠
٢٠١٣	٠.٢٥	١	٠	٠,٤٣٣

نتائج تحليل الانحدار المتعدد [١]:

يبين الجدول رقم (٢) نتائج نموذج الانحدار الأول الذي تم تقديره باستخدام جميع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات المقترح استخدامها بالدراسة الحالية لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل وذلك لاغراض اختبار جميع الفروض الفرعية لفرض البحث الأول.

وتظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) أن القوة التفسيرية للنموذج الأول (Adjusted ^2R) كانت (٣٠%) تقريبًا، والتي تشير إلى مدى قدرة المتغيرات المستقلة الواردة بنموذج الانحدار على تفسير التغير في المتغير التابع. ويلاحظ تقارب القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بالدراسة الحالية مع القوة التفسيرية لنماذج الانحدار الواردة بدراسات (Asthana, 2014; Blankley et al., 2014; Knechel &

[١] رجع الباحث في تفسيره لمخرجات نموذج الانحدار إلى الدراسات التالية؛ (محمد، ٢٠١٦؛ أمين، ٢٠٠٨) و(Verma, 2013; Field,, 2009).

(Payne, 2001 والتي كانت ٠,٢٦٦، ٠,٣٣٣، ٠,٣٢ على التوالي. كما يتضح أيضًا أن نموذج الانحدار ككل كان معنويًا، بما يشير إلى ملاءمة العلاقة الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وذلك كما يتضح من اختبار F (F-test)، والذي يشير إلى أن النموذج كان معنويًا عند مستوى المعنوية المقبول (كانت قيمة P.Value للنموذج ككل ٠,٠٠٠ أي أقل من مستوى المعنوية المقبول وهو ٥%). ويوضح الجدول السابق أيضًا أن قيمة F المحسوبة للنموذج ٢,٩٩٥، ذات مستوى معنوية مرتفعة، حيث كانت قيمة P.Value لها صفرًا للنموذج ككل. وتشير تلك النتائج إلى معنوية نموذج الانحدار ككل، وبالتالي يتم الاستنتاج بوجود تأثير معنوي للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع، أو أن نموذج الانحدار ككل يمكنه التنبؤ بدرجة معنوية بالمتغير التابع.

واستكمالاً لما سبق، تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي بين المتغيرات التفسيرية المستقلة وبعضها البعض، كما يظهر من قيم معامل تضخم التباين The Variance Inflation Factor (VIF)، واعتمادًا على الدراسات السابقة (Hassan, 2016, pp.22; Dao & Pham, 2014, pp.503; Whitworth & Lambert, 2014, pp.143; Stanley, 2011, pp.166) يتم الحكم بعدم انتهاك هذا الشرط إذا كانت قيم هذا المعامل لأي من المتغيرات التفسيرية المستقلة أقل من ١٠، وقد تحقق هذا الشرط لجميع المتغيرات التفسيرية المستقلة الواردة بنماذج الانحدار من الأول حتى الرابع كما يتضح من الجدول رقم (٢).

وفي ذات السياق، يلاحظ أيضًا فقط معنوية أحد عوامل الخطر المستخدمة أو أحد المتغيرات التفسيرية المستخدمة لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات. وإلى جانب ما سبق، تبين النتائج الواردة بذات الجدول معنوية بعض المتغيرات التفسيرية المستقلة المستخدمة بالدراسة الحالية كمتغيرات رقابية، كما يتضح من قيم اختبار t (t-test) الواردة في الجدول رقم (٢) الذي يتضمن نتائج تحليل الانحدار المتعدد، حيث يتم تحديد معنوية أي متغير تفسيري إذا كانت قيمة P.Value لهذا المتغير ٥% أو أقل، الأمر الذي يدل على العلاقة المعنوية لهذا المتغير بالمتغير التابع.

ويظهر الجدول السابق الآتي بشأن اتجاه ومستوى معنوية علاقة بعض المتغيرات التفسيرية المستقلة بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع وفقًا لنموذج الانحدار الأول؛ وجود علاقة عكسية معنوية بين متغير تاريخ نهاية العام المالي ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما توجد علاقة طردية ولكنها غير معنوية بين المتغيرات التفسيرية المستقلة التالية (إصدار مراقب الحسابات لبديل رأي غير معدل بتقرير المراجعة، وحجم منشأة مراقب الحسابات، واستمرار مراقب الحسابات مع عميله لمدة تقل عن أو تساوي عامين، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومعدل الرفع المالي، ونسبة السيولة، ونسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات، ومدى تحقيق شركة عميل المراجعة لخسائر، ومدى تحقيق شركة عميل المراجعة لتدفقات نقدية تشغيلية سالبة) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما يظهر الجدول وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين المتغيرات

التفسيرية المستقلة التالية (استمرار مراقب الحسابات مع عميله لمدة تقل عن أو تساوي خمس سنوات، والتخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة، ومستوى تركيز الملكية، ومدى قدرة شركة عميل المراجعة على الاستمرار في المستقبل، ومعدل العائد على الأصول، ومدى تحقيق شركة عميل المراجعة لرأس مال عامل سالب) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٢) إلى تخفيض مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بالنسبة للشركات التي ينتهي عامها المالي في ٣١ ديسمبر من كل عام. **وبالتالي لا يتم قبول الفرض البديل الفرعي الأول للفرض الأول للبحث الذي ينص على وجود تأثير طردي لتزامن انتهاء العام المالي لأغلب عملاء مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بشأن القوائم المالية لهؤلاء العملاء.** وتتمشى تلك النتائج مع نتائج (Johnstone, 2000) و(مجاهد، ٢٠٠٢).

ويرى الباحث إمكانية إرجاع تلك النتيجة إلى اتجاه منشآت المحاسبة والمراجعة التي يتزامن انتهاء العام المالي لأغلب عملائها نحو زيادة نسبة عدد مراقبي حساباتها إلى عدد عملائها بقدر يتناسب مع تزامن زيادة عدد عملائها في موسم مراجعة معين، ووجود احتمال بزيادة قدرتها على الاستخدام المتزامن لخبرات ومعارف مراقبي حساباتها حال ظهور مشاكل أثناء أدائهم بالتزامن لعدد أكبر من تكليفات المراجعة، على نحو قد يؤدي في النهاية إلى الحد من ظهور المشاكل المصاحبة لمراجعتها سنويًا، وبالتزامن، القوائم المالية لعدد عدد أكبر من العملاء.

جدول رقم (٢): نتائج تحليل الانحدار في ظل عدم استخدام معاملات التحليل العاملي

متغيرات الدراسة	النموذج الأول			
	Coefficient (Beta)	P.Value	T-test	VIF
رأي مراقب الحسابات (X_1)	٠.٠٤٣	٠.٠٥٩٣	٠,٥٣٦	١.٨٥٥
حجم منشأة مراقب الحسابات (X_2)	٠.١١	٠.٣٥٦	٠,٩٢٥	٤.١٧
استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله لمدة تقل عن أو تساوي سنتين (X_3)	٠.٠٩٠	٠.٢٦٧	١,١١٣	١.٨٩٧
مدى استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله لمدة تقل عن أو تساوي خمس سنوات (X_4)	٠.١٣-	٠.١٢٥	١,٥٤٣-	٢.١٩
التخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة (X_5)	٠.١١-	٠.٢٦١	١,١٢٨-	٢.٦٧
التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (X_6)	٠.٠١١	٠.٨٨٢	٠,١٤٩	١.٦٢
تاريخ نهاية العام المالي للشركة (X_7)	٠.٣٢-	٠.٠٠٠	٣,٦٤٨-	٢.٢٤
نسبة الأسهم المملوكة لحاملي أكبر من ٥% من أسهم الشركة (X_8)	٠.٠١-	٠.٩٣٢	٠,٠٨٥-	١.٧٨
مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل (X_9)	٠.١٥-	٠.٠٩٢	١,٦٩٧-	٢.٢٢
معدل الرفع المالي (X_{10})	٠.١٣	٠.٢٢	١,٢٤٣	٣.٠٣
نسبة السيولة (X_{11})	٠.٣٦	٠.٦٧٨	٠,٤١٦	٢.١٩
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات (X_{12})	٠.١٥	٠.٠٩	١,٦٨٥	٢.٢٨
معدل العائد على الأصول (X_{13})	٠.١-	٠.٢٩	١,٠٦٦-	٢.٣٨
مدى تحقيق الشركة لخسائر (X_{14})	٠.٠٠٢	٠.٩٨	٠,٠٢٢	١.٩٦
مدى تحقيق الشركة لتدفقات نقدية تشغيلية سالبة (X_{15})	٠.١٢	٠.٠٩	١,٧١٧	١.٤٧
مدى تحقيق الشركة لرأس مال عامل سالب (X_{16})	٠.٠٣-	٠.٦٩	٠,٣٩٥-	١.٩٩
المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات (X_{17})	٠.١٨٧	٠.٠١	٢,٦٣٥	١.٤٨
حجم شركة عميل المراجعة (X_{18})	٠.٩٥	٠.٠٠	٤,٦٣١	٤.٧٦
نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول (X_{19})	٠.١٣-	٠.١١	١,٥٨٧-	١.٨٤
عدد الشركات التابعة للشركة (X_{20})	٠.٠٦-	٠.٤٥	٠,٧٦١-	١.٧١
مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية (X_{21})	٠.١٣	٠.١١	١,٥٩٨	١.٨٦
مدى امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{22})	٠.٠١-	٠.٩٥	٠,٠٦٤-	٢.٤١
مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{23})	٠.١	٠.٣١	١,٠١٠	٢.٧
نسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة (X_{24})	٠.٠٥	٠.٥٩	٠,٥٤٠	٢.٣٣
مدى استقلال أعضاء مجلس الادارة (X_{25})	٠.١٨	٠.٠٢٦	٢,٢٤٩	١.٨٤
حجم مجلس الإدارة (X_{26})	٠.٢٤-	٠.٠١٤	٢,٤٩٠-	٢.٧٤
نشاط مجلس الإدارة خلال العام (X_{27})	٠.٠٥	٠.٥٨	٠,٥٥٩	٢.٣٤
حجم لجنة المراجعة (X_{28})	٠.٠٧	٠.٣٨	٠,٨٨٤	٢.٠٤
نشاط لجنة المراجعة خلال العام (X_{29})	٠.٢٦-	٠.٠٠١	٣,٢٤٧-	١.٨٢
مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة (X_{30})	٠.١٢	٠.١٦	١,٤١٢	٢.٠٨
الاتصالات (X_{31})	٠.٠٢-	٠.٨١	٠,٢٤٣-	٢.٩١
التشييد والبناء (X_{32})	٠.١٣	٠.١١	١,٥٨٧	٢.٠٣
الخدمات المالية (X_{33})	٠.٠٩	٠.٣٥	٠,٩٣٧	٢.٨٢
العقارات (X_{34})				
الكيماويات (X_{35})	٠.٠٢-	٠.٨١	٠,٢٤٦-	١.٨٤
الموارد الرئيسية (X_{36})	٠.١٨	٠.٠٣	٢,١٨٤	٢.٠٦

الاعلام (X_{37})				
الأغذية والمشروبات (X_{38})	٠.٣٤٤	٠.٠٠٠	٤,٠١٢	٢.١٥
التكنولوجيا (X_{39})	٠.١٥	٠.٠٨	١,٧٨١	٢.٠٦
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات (X_{40})	٠.١٢	٠.١٢	١,٥٥٧	١.٨١
الأدوية والرعاية الطبية (X_{41})	٠.١١	٠.١٣	١,٥٠٦	١.٥٧
السياحة والترفيه (X_{42})	٠.١٦	٠.١٢	١,٥٦٦	٣.٠٦
المنتجات الشخصية والمنزلية (X_{43})	٠.١٢٨	٠.١٣٣	١,٥١١	٢.٠٩
التوزيع وتجارة التجزئة (X_{44})	٠.١٥٥	٠.٠٦	١,٨٩٨	١.٩٥
٢٠١٥ (X_{45})	٠.٠١٣-	٠.٨٥	٠,١٨٥-	١.٣٨
٢٠١٤ (X_{46})				
٢٠١٣ (X_{47})	٠.٠٤	٠.٥٦	٠,٥٧٦	١.٤٣
Adjusted R^2	٠.٣٠٠			
قيمة F	٢.٩٩٥			
مستوى معنوية اختبار F	٠.٠٠٠			

ووفقًا لما سبق، لا يتم قبول جميع الفروض البديلة الفرعية للفرض الرئيسي الأول. ويعتقد الباحث إمكانية رد هذه العلاقة الطردية غير المعنوية بين أغلب المتغيرات التفسيرية المستقلة والمتغير التابع إلى وجود احتمال إرتفاع مستوى تعقيد عملية المراجعة لدى بعض شركات العينة، فضلاً عن وجود بعض من أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية بما يؤثر على عملية إعداد قوائمها المالية على نحو قد يتطلب من مراقب الحسابات توسيع مدى إجراءات المراجعة ونطاقها، واعتماده بقدر أكبر على اختبارات التفاصيل مقارنة بالاجراءات التحليلية. وقد يؤثر هذا بدوره طرديًا على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. ويعتقد الباحث أن سبب عدم معنوية العلاقات الطردية المشار إليها أعلاه قد يرد إلى استخدام منشأت المحاسبة والمراجعة لاستراتيجية أو أكثر من استراتيجيات إدارة المخاطر التي تساهم بدرورها في تعديل قوة العلاقة الطردية.

ويؤيد هذا الاستنتاج النتائج الواردة أدناه بشأن علاقة بعض المتغيرات التفسيرية الرقابية بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، حيث تشير تلك النتائج إلى ارتباط بعض المتغيرات التي تعكس كلا من ارتفاع مستوى تعقيد عملية المراجعة، وضعف هيكل الرقابة الداخلية طرديًا بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، مثل حجم عميل المراجعة، والمستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات، وصغر حجم مجلس الإدارة، وشغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفية تنفيذية، وانخفاض عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام على نحو قد يعكس انخفاض مستوى استقلال رئيس مجلس الإدارة، ومن ثم انخفاض مستوى اشرافه ومتابعته لهيكل الرقابة الداخلية بما يؤثر على عملية إعداد القوائم المالية.

وفي المقابل، تشير النتائج التي تم التوصل إليها أيضًا إلى عدم معنوية العلاقة العكسية بين مستوى تركيز الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ومدى قدرة شركة عميل المراجعة على الاستمرار

في المستقبل، ومدى تحقيق شركة عميل المراجعة لرأس مال عامل سالب من جانب، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة على الجانب الآخر.

ويعتقد الباحث بامكانية رد العلاقة العكسية غير المعنوية بين مستوى تركيز الملكية ومعدل العائد على الأصول وبين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى اقتران انخفاض درجة الاعتماد على القوائم المالية للشركات التي يرتفع لديها مستوى تركيز الملكية ومعدل العائد على الأصول أحيانًا باتجاه مراقب الحسابات نحو تخطيط مستوى خطر الاكتشاف عند مستوى مرتفع، ومن ثم تخفيض مقدار الوقت والجهد المبذولين لأداء إجراءات المراجعة للقوائم المالية لتلك الشركات، على نحو يساهم بدوره في مزيد من تخفيض مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

واستكمالاً لما سبق، تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل مدى قدرة شركة عميل المراجعة على الاستمرار في المستقبل، ومدى تحقيق شركة عميل المراجعة لرأس مال عامل سالب وبين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. ويعتقد الباحث إمكانية إرجاع تلك النتيجة إلى احتمال استخدام مراقب الحسابات ومنشآته لاستراتيجية أو أكثر من استراتيجيات إدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات عند أدائه تكليفات المراجعة للشركات التي يوجد شك بشأن قدرتها على الاستمرار في المستقبل أو يتجاوز إجمالي التزاماتها المتداولة لأصولها المتداولة.

وبينت النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة طردية غير معنوية بين استمرار مراقب الحسابات مع عميله لمدة تقل عن أو تساوي عامين ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، ثم تحولت العلاقة بمرور الوقت، بمعنى مع زيادة فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله، إلى علاقة عكسية غير معنوية. وتتشابه تلك النتيجة مع ما توصل إليه البعض (Asthana, 2014; Dao & Pham, 2014; Lee et al., 2009) من حيث ارتباط طول مدة استمرار علاقة مراقب الحسابات بعميله عكسيًا بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

ويعتقد الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع إلى مساهمة طول فترة استمرار علاقة مراقب الحسابات الحالي بعميله في زيادة معرفة مراقب الحسابات للبيئة التي يعمل في ظلها عميله، على نحو يؤدي في سنوات ارتباطه الأولى بعميله إلى استغراقه وقت أطول في أدائه تكليفات المراجعة لعميله، ولكن بمرور الوقت –ومع زيادة منحنى تعلمه– يرتفع مستوى كفاءة عملية المراجعة على نحو قد يساهم بدوره في تخفيض مدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة.

وأوضحت النتائج أيضًا وجود علاقة طردية (عكسية) بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (منشأته) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتتشابه تلك النتيجة مع ما خلص إليه (Hsieh & Lin,

(2016، من حيث توصله إلى انخفاض احتمال قبول مراقبي الحسابات الخبراء بصناعة شركة العميل (عدم انخفاض احتمال قبول منشآت المحاسبة والمراجعة الخبيرة بصناعة شركة العميل) لعملاء المراجعة ذوي مستوى خطر أعمال مراقبي الحسابات المرتفع.

ويرى الباحث أن وجود علاقة طردية غير معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة قد ترجع إلى اقتران توقيع مراقبي الحسابات كشركاء للتكليف على تقارير المراجعة الصادرة بشأن القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية بزيادة الدافع لديهم لحماية مستوى سمعتهم. كما يرى الباحث إمكانية إرجاع العلاقة العكسية غير المعنوية بين التخصص الصناعي لمنشآت المحاسبة والمراجعة ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى امتلاك منشآت المحاسبة والمراجعة المتخصصة صناعيًا القدارات والمعارف التي تمكنها من اكتشاف التحريفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية لشركات عملائهم في فترة زمنية أقل مقارنة بمثيلاتها غير المتخصصة صناعيًا، فضلاً عن تميزها ببيئة تدريبية تتيح لمراقبي الحسابات المنتمين إليها فرصة أكبر لمشاركة خبراتهم ومعارفهم على نحو أكثر كفاءة أثناء أداء تكليفات المراجعة. لذلك ينخفض مدى تأخير إصدارها لتقارير المراجعة التي تخص عملائها مقارنة بمثيلاتها غير المتخصصة صناعيًا.

وفيما يتعلق باتجاه ومستوى معنوية علاقة بعض المتغيرات التفسيرية الرقابية بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع وفقًا لنماذج الانحدار الأربعة؛ فإنه يتضح وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرات التالية (المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات، وحجم عميل المراجعة، ومدى استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وانتماء شركة عميل المراجعة إلى قطاع الموارد الرئيسية، وانتماء شركة عميل المراجعة إلى قطاع الأغذية والمشروبات) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما تظهر النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين متغيري حجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة المراجعة خلال العام ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

واستكمالاً لما سبق، تظهر النتائج وجود علاقة طردية غير معنوية بين المتغيرات التفسيرية الرقابية التالية (مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية، مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في شركة عميل المراجعة، ونسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة خلال العام، وحجم لجنة المراجعة، ومدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة، وانتماء شركة عميل المراجعة إلى إحد القطاعات التالية؛ التشييد والبناء، أو الخدمات المالية، أو العقارات، أو التكنولوجيا، أو الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، أو الأدوية والرعاية الطبية، أو السياحة والترفيه، أو المنتجات الشخصية والمنزلية، أو التوزيع وتجارة التجزئة) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما تبرز النتائج وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغيرات التفسيرية الرقابية التالية (نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول، وعدد الشركات التابعة لشركة عميل المراجعة، ومدى

امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في شركة عميل المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة خلال العام، وانتماء شركة عميل المراجعة إلى قطاع الاتصالات، أو قطاع الكيماويات) ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

ويبين الجدولان رقمي (٣) و(٤) نتائج صياغة نماذج الانحدار الأربعة الأخيرة من الثاني حتى الخامس التي تمت تقديرها باستخدام مكون خطر أعمال مراقب الحسابات Auditor's Risk لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ككل كمتغير مستقل بهدف اختبار فرض البحث الأول، وذلك إلى جانب استخدام ذات المكون عند قياس التأثير التفاعلي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات مع التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته بهدف اختبار الفرض الثاني للبحث.

ويلاحظ في ضوء الرجوع إلى النتائج الواردة بالجدولين (٣) و(٤) أن القوة التفسيرية Adjusted (^{2}R) للنماذج من الثاني حتى الخامس كانت (٠,٢٤٧، ٠,٢٤٤، ٠,٢٤٣، ٠,٢٤٣) على التوالي، مع تحقق المعنوية الكلية لنماذج الانحدار، كما يظهر من قيمة اختبار F (F-test)، حيث يبين الجدول السابق أيضًا أن قيمة F المحسوبة للنماذج الأربعة كانت ٣,١٠٠، ٣,٠٠٢، ٢,٩٩، ٢,٩٩٤، على التوالي، وهي ذات مستوى معنوية مرتفعة، حيث بلغت قيمة P.Value صفر للنماذج الأربعة. وتشير تلك النتائج إلى معنوية نماذج الانحدار الأربعة، وبالتالي يتم الاستنتاج بوجود تأثير معنوي للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع. وإلى جانب ما سبق، تظهر النتائج الواردة في الجدول السابق وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مكون خطر أعمال مراقب الحسابات المستخدم بتلك النماذج لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات كمتغير مستقل ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، حيث تجاوزت قيمة P.value لمكون خطر أعمال مراقب الحسابات نسبة مستوى المعنوية المقبول وجوده ٥%، فضلاً عن ظهور معامل الانحدار لهذا المكون بإشارة سالبة. **وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض البديل الأول الرئيسي للبحث الذي ينص على وجود تأثير معنوي لمستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.**

ويعتقد الباحث أن تحقق العلاقة العكسية غير المعنوية بين متغيري البحث المستقل والتابع قد يرد إلى استخدام مراقبي الحسابات ومنشآتهم لاستراتيجيات متنوعة لإدارة مخاطرهم عند مراجعة القوائم المالية للشركات ذات مستوى الخطر المرتفع.

جدول رقم (٣): نتائج تحليل الانحدار في ظل استخدام معاملات التحليل العاملي

متغيرات الدراسة	النموذج الثاني				النموذج الثالث (تأثير خبرة المنشأة)			
	Coefficient (Beta)	P.Value	T-test	VIF	Coefficient (Beta)	P.Value	T-test	VIF
عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات	-٠,٠٧٣	٠,٣٨٣	-٠,٨٧٥	١,٩٠٠	-٠,٠٣٠	٠,٧٩٩	-٠,٢٥٥	١,٧١
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة					-٠,٠٥٩	٠,٥٩٦	-٠,٥٣١	٣,٣٢٥
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة مراقب الحسابات								
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة كل من منشأة المحاسبة والمراجعة ومراقب الحسابات								
نسبة السيولة (X_{11})	٠,٠٣	٠,٧٠٥	٠,٣٨٠	١,٧٥	٠,٠٣٣	٠,٦٨٦	٠,٤٠٦	١,٧٦
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات (X_{12})	٠,١١٦	٠,١٥٥	١,٤٢٧	١,٨١	٠,١٢٢	٠,١٤	١,٤٨٢	١,٨٤
معدل العائد على الأصول (X_{13})	-٠,١	٠,١٣٩	-١,٤٨٨	١,٣٣	-٠,١١	٠,١٣٦	-١,٥٠٠	١,٣٣
المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات (X_{17})	٠,٢١٩	٠,٠٠٢	٣,١٠٤	١,٣٥٧	٠,٢١٨	٠,٠٠٢	٣,٠٨٥	١,٣٥٨
حجم شركة عميل المراجعة (X_{18})	٠,٦٥	٠,٠٠	٥,٢١١	٤,١٩	٠,٦٦	٠,٠٠	٥,٢١٦	٤,٣٠٥
نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول (X_{19})	-٠,١١	٠,٦٧	-١,٥٣٥	١,٤٩	-٠,١٢	٠,١١٢	-١,٥٩٦	١,٥٣
عدد الشركات التابعة للشركة (X_{20})	-٠,٠٦	٠,٤٢	-٠,٨١٥	١,٥٨	-٠,٠٧	٠,٣٨	-٠,٨٧٧	١,٦١
مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية (X_{21})	٠,١٣٦	٠,٠٨٧	١,٧٢٢	١,٦٩	٠,١٣٥	٠,٠٨٩	١,٧١٠	١,٦٩
مدى امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{22})	-٠,٠٠٥	٠,٩٥	-٠,٠٥٨	٢,١٧	-٠,٠٠١	٠,٩٩	-٠,٠١٦	٢,١٨
مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{23})	٠,١	٠,٣٧	٠,٩٠٢	٢,٥	٠,٠٨٦	٠,٣٦٧	٠,٩٠٤	٢,٤٦٩
نسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة (X_{24})	٠,٠٤	٠,٦٣	٠,٤٨٩	١,٩٧	٠,٠٤٧	٠,٥٨٥	٠,٥٤٨	٢,٠
مدى استقلال أعضاء مجلس الادارة (X_{25})	٠,١٤	٠,٠٨	١,٧٥٥	١,٦٨	٠,١٤	٠,٠٨	١,٧٤١	١,٦٨
حجم مجلس الإدارة (X_{26})	-٠,٢٤	٠,٠١١	-٢,٥٦٤	٢,٤٤	-٠,٢٤	٠,٠١٢	-٢,٥٣٥	٢,٤٤
نشاط مجلس الإدارة خلال العام (X_{27})	٠,١٦٤	٠,٠٤٦	٢,٠٠٩	١,٨١	٠,١٦٣	٠,٠٤٨	١,٩٩٥	١,٨١
حجم لجنة المراجعة (X_{28})	٠,٠٧	٠,٣٨	٠,٨٧٤	١,٩٣	٠,٠٧٤	٠,٣٨	٠,٨٧٧	١,٩٣
نشاط لجنة المراجعة خلال العام (X_{29})	-٠,٢٧	٠,٠٠١	-٣,٣٣٩	١,٧٨	-٠,٢٧	٠,٠٠١	-٣,٣٣١	١,٧٨
مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة (X_{30})	٠,٠٧٥	٠,٥٦٢	٠,٩٢٣	١,٧٨	٠,٠٨٤	٠,٣١٤	١,٠١٠	١,٨٦
الاتصالات (X_{31})	-٠,٠٩	٠,٣٤	-٠,٩٥٤	٢,٣٧	-٠,٠٩	٠,٣٦	-٠,٩٢٦	٢,٣٧
التشييد والبناء (X_{32})	٠,٠٦	٠,٤٥	٠,٧٥٤	١,٧٥	٠,٠٦٥	٠,٤٢٥	٠,٨٠٠	١,٧٧
الخدمات المالية (X_{33})	٠,٠٣	٠,٧٤	٠,٣٣٣	٢,١٥	٠,٠٣	٠,٧٧	٠,٢٨٩	٢,١٦
العقارات (X_{34})								
الكيماويات (X_{35})	-٠,٠٤	٠,٩٥٩	-٠,٠٥١	١,٦٣	-٠,٠٠٣	٠,٩٧١	-٠,٠٣٧	١,٦٣
الموارد الرئيسية (X_{36})	٠,١٨	٠,٠٤	٢,٠٩٤	١,٩١	٠,١٨٦	٠,٠٣	٢,١٥٦	٢,٠٢٤
الاعلام (X_{37})								
الأغذية والمشروبات (X_{38})	٠,٣٢٥	٠,٠٠٠	٤,٠٥٨	١,٧٥	٠,٣٢٥	٠,٠٠٠	٤,٠٥٥	١,٧٥
التكنولوجيا (X_{39})	٠,١٤	٠,٠٩	١,٦٨٨	١,٧٨	٠,١٤	٠,٠٩	١,٦٩٢	١,٧٨
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات (X_{40})	٠,٠٦	٠,٤١	٠,٨٣٣	١,٦١	٠,٠٧	٠,٣٦٧	٠,٩٠٤	١,٦٥
الأدوية والرعاية الطبية (X_{41})	٠,٠٧	٠,٣٥	٠,٩٣٥	١,٥١	٠,٠٧	٠,٣٥	٠,٩٣٩	١,٥١
السياحة والترفيه (X_{42})	٠,٠١٦	٠,٥١	٠,٦٦٦	٢,٢٦	٠,٠٥٧	٠,٥٣٤	٠,٦٢٣	٢,٢٧
المنتجات الشخصية والمنزلية (X_{43})	٠,٢٢٢	٠,٠٠٥	٢,٨١٩	١,٦٨	٠,٢٢٤	٠,٠٠٥	٢,٨٣٩	١,٦٩
التوزيع وتجارة التجزئة (X_{44})	٠,١٩	٠,٠١١	٢,٥٧٧	١,٤٨	٠,١٩	٠,٠١٠	٢,٦٠٤	١,٤٩
٢٠١٥ (X_{45})	٠,٠٤٥	٠,٥١٢	٠,٦٥٧	١,٢٧				
٢٠١٤ (X_{46})					-٠,٠٥١	٠,٠٥	-٠,٦٨٢	١,٥١
٢٠١٣ (X_{47})	٠,٠٧	٠,٣١٤	١,٠١٠	١,٣٢	٠,٠٢٤	٠,٧٦	٠,٣٠٦	١,٧٢
Adjusted R^2	٠,٢٤٧				٠,٢٤٤			
قيمة F	٣,١٠٠				٣,٠٠٢			
مستوى معنوية اختبار F	٠,٠٠٠				٠,٠٠٠			

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار في ظل استخدام معاملات التحليل العاملي

متغيرات الدراسة	النموذج الرابع (تأثير خبرة شريك التكليف)				النموذج الخامس			
	(Beta) Coefficient	P.Value	T-test	VIF	(Beta) Coefficient	P.Value	T-test	VIF
عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات	-٠.٠٦٢	٠.٥٠٨	-٠,٦٦٣	٢.٣٩١	-٠.٠٥٩	٠.٥٣٣	-٠,٦٢٥	٢.٣٨
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة منشأة المحاسبة والمراجعة								
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة مراقب الحسابات	-٠.٠٢٢	٠.٧٩٩	-٠,٢٥٥	١.٩٤٥				
مدى تفاعل عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات مع مستوى خبرة كل من منشأة المحاسبة والمراجعة ومراقب الحسابات					-٠.٠٢٩	٠.٧٣١	-٠,٣٤٤	١.٩٧٢
نسبة السيولة (X_{11})	٠.٠٣٣	٠.٦٨٨	٠.٤٠٣	١.٧٦٨	٠.٠٣	٠.٦٨٨	٠.٤٠٢	١.٧٦
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات (X_{12})	٠.١٢٠	٠.١٥	١,٤٤٥	١.٨٥	٠.١٢١	٠.١٤٦	١,٤٦١	١.٨٦
معدل العائد على الأصول (X_{13})	-٠.١١٠	٠.١٣٧	-١,٤٩٣	١.٣٣	-٠.١١٠	٠.١٣٦	-١,٤٩٨	١.٣٣
المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات (X_{17})	٠.٢١٩	٠.٠٠٢	٣,٠٨٤	١.٣٥٩	٠.٢١٨	٠.٠٠٢	٣,٠٧١	١.٣٦١
حجم شركة عميل المراجعة (X_{18})	٠.٦٥	٠.٠٠	٥,١٨٤	٤.٢٦٣	٠.٦٥	٠.٠٠	٥,١٩٧	٤.٢٦٢
نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول (X_{19})	-٠.١٢٠	٠.١٢٣	-١,٥٥٢	١.٥٣	-٠.١٢٠	٠.١١٩	-١,٥٦٧	١.٥٤
عدد الشركات التابعة للشركة (X_{20})	-٠.٠٦٠	٠.٤١	-٠,٨٢٦	١.٥٩	-٠.٠٦٣	٠.٤١	-٠,٨٢٧	١.٥٨٦
مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية (X_{21})	٠.١٣٥	٠.٠٨٩	١,٧٠٩	١.٦٩	٠.١٣٤	٠.٠٩١	١,٦٩٧	١.٦٩
مدى امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{22})	-٠.٠٠٤	٠.٩٧	-٠,٠٤٥	٢.١٨	-٠.٠٠٤	٠.٩٦	-٠,٠٥٠	٢.١٧
مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة (X_{23})	٠.٠٨٦	٠.٣٦٨	٠,٩٠٣	٢.٤٦٩	٠.٠٨٦	٠.٣٧١	٠,٨٩٧	٢.٤٦٩
نسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة (X_{24})	٠.٠٤٣	٠.٦١٣	٠,٥٠٦	٢.٠	٠.٠٤٥	٠.٥٩٨	٠,٥٢٨	٢.٠١
مدى استقلال أعضاء مجلس الادارة (X_{25})	٠.١٤	٠.٠٨	١,٧٦١	١.٦٨	٠.١٤	٠.٠٨	١,٧٥٨	١.٦٨
حجم مجلس الإدارة (X_{26})	-٠.٢٤٠	٠.٠١٢	-٢,٥٥٢	٢.٤٤	-٠.٢٤٠	٠.٠١٢	-٢,٥٥٤	٢.٤٤
نشاط مجلس الإدارة خلال العام (X_{27})	٠.١٦٥	٠.٠٤٦	٢,٠١٣	١.٨١٦	٠.١٦٤	٠.٠٤٦	٢,٠٠٩	١.٨١
حجم لجنة المراجعة (X_{28})	٠.٠٧٠	٠.٤٢	٠,٨١٢	١.٩٩٧	٠.٠٦٩	٠.٤٢٣	٠,٨٠٣	١.٩٩
نشاط لجنة المراجعة خلال العام (X_{29})	-٠.٢٧٠	٠.٠٠١	-٣,٢٦٧	١.٨١	-٠.٢٧٠	٠.٠٠١	-٣,٢٤١	١.٨٢
مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة (X_{30})	٠.٠٧٨	٠.٣٤٥	٠,٩٤٧	١.٨٢	٠.٠٨	٠.٣٣٧	٠,٩٦٣	١.٨٢
الاتصالات (X_{31})	-٠.٠٩٠	٠.٣٣	-٠,٩٨٣	٢.٤٦	-٠.٠٩٦	٠.٣٢	-١,٠٠٣	٢.٤٧٥
التشييد والبناء (X_{32})	٠.٠٦١	٠.٤٥٢	٠,٧٥٤	١.٧٥	٠.٠٦١	٠.٤٥٢	٠,٧٥٤	١.٧٥
الخدمات المالية (X_{33})	٠.٠٣	٠.٧٣	٠,٣٤٥	٢.١٦	٠.٠٣	٠.٧٣	٠,٣٤٥	٢.١٥
العقارات (X_{34})								
الكيماويات (X_{35})	-٠.٠٠٤	٠.٩٥٤	-٠,٠٥٧	١.٦٣	-٠.٠٠٤	٠.٩٦٢	-٠,٠٤٨	١.٦٣
الموارد الرئيسية (X_{36})	٠.١٨٠	٠.٠٣٨	٢,٠٩٤	٢.٠٠٨	٠.١٨٢	٠.٠٣٦	٢,١١٤	٢.٠١
الاعلام (X_{37})								
الأغذية والمشروبات (X_{38})	٠.٣٢٦	٠.٠٠٠	٤,٠٥٥	١.٧٥	٠.٣٢٦	٠.٠٠٠	٤,٠٦١	١.٧٥
التكنولوجيا (X_{39})	٠.١٤	٠.٠٩	١,٧٠٣	١.٨٢	٠.١٤	٠.٠٩	١,٧١٧	١.٨٢

الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات (X_{40})	٠.٠٧	٠.٤	٠,٨٥١	١.٦٢	٠.٠٧	٠.٣٩٣	٠,٨٥٧	١.٦٢
الأدوية والرعاية الطبية (X_{41})	٠.٠٧	٠.٣٤	٠,٩٥١	١.٥٢	٠.٠٧	٠.٣٤	٠,٩٥٦	١.٥١
السياحة والترفيه (X_{42})	٠.٠٦١	٠.٥٠٣	٠,٦٧٢	٢.٢٦	٠.٠٦	٠.٥١	٠,٦٦٢	٢.٢٦
المنتجات الشخصية والمنزلية (X_{43})	٠.٢٢٤	٠.٠٠٥	٢,٨٢٢	١.٧٠٤	٠.٢٢٤	٠.٠٠٥	٢,٨٣٢	١.٧
التوزيع وتجارة التجزئة (X_{44})	٠.١٩	٠.٠١١	٢,٥٨٢	١.٥	٠.١٩	٠.٠١٠	٢,٥٩٣	١.٥
٢٠١٥ (X_{45})								
٢٠١٤ (X_{46})	٠.٠٥-	٠.٥١	٠,٦٦٨-	١.٥١	٠.٠٥١-	٠.٥	٠,٦٧٨-	١.٥١
٢٠١٣ (X_{47})	٠.٠٢٨	٠.٧٣	٠,٣٥٠	١.٧١	٠.٠٢٦	٠.٧٥	٠,٣٢٦	١.٧٣
Adjusted R^2	٠.٢٤٣				٠.٢٤٣			
قيمة F	٢.٩٩				٢.٩٩٤			
مستوى معنوية اختبار F	٠.٠٠٠				٠.٠٠٠			

وتشير النتائج التي تم التوصل إليها، وفي ضوء الرجوع إلى البيانات الخاصة بنماذج الانحدار من الثالث حتى الخامس والواردة بالجدولين رقم (٣) ورقم (٤) إلى عدم تأثير متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته، كمتغير معدل، على قوة واتجاه العلاقة ما بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد سبق أن اقترح الباحث في الاطار النظري للبحث استخدام هذا المتغير كإستراتيجية لإدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات يمكنها مساعدة منشآت المحاسبة والمراجعة، التي توافق على قبول التكليف بأعمال المراجعة لعملائها من مرتفعي مستوى الخطر، على تدنية تأثير هذا الخطر على مدى تأخير إصدارها لتقارير المراجعة بشأن القوائم المالية لشركات عملائها. وبالتالي يتم عدم قبول الفرض البديل الثاني للبحث والذي ينص على وجود تأثير للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات و/أو منشأته على قوة واتجاه علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

ويعتقد الباحث أن عدم تحقق التأثير المتوقع للمتغير المعدل على مستوى معنوية واتجاه العلاقة العكسية بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة قد يرد إلى حرص مراقبي الحسابات على أداء إجراءات المراجعة وبذل الجهود التي تتناسب مع المستوى المقبول من وجهة نظرهم لخطر أعمالهم. وقد يشير ما سبق إلى عدم اعتماد مراقبي الحسابات ومنشآتهم جوهريًا على مستوى خبرتهم وتخصصهم في القطاعات الصناعية التي تعمل فيها شركات عملائهم كاستراتيجية لإدارة مستوى خطر أعمالهم، و/أو اعتمادهم على واحدة أو أكثر من استراتيجيات إدارة هذا الخطر الأخرى، أو اتجاههم بدلا من ذلك نحو زيادة قيمة اتعاب المراجعة لتعديل تأثير مستوى هذا الخطر على قرارات قبول العميل. ويعكس ما سبق عدم تأثر العلاقة العكسية غير المعنوية بين مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة بتخصص مراقب الحسابات و/أو

منشأته في القطاعات الصناعية التي تعمل فيها شركات عملاء المراجعة. وبالتالي يتم عدم قبول الفرض البديل الثاني للبحث.

٥- الخلاصة والتوصيات

يخلص الباحث في ضوء ما سبق إلى اقتران اتخاذ مراقب الحسابات قرار قبوله عملاء المراجعة الجدد أو قبوله الاستمرار مع عملائه الحاليين بوجود مجموعة متنوعة من المخاطر. وقد تؤثر تلك المخاطر على إجراءات عملية المراجعة والقرارات التي يتخذها مراقب الحسابات طوال فترة أدائه التكليف بأعمال المراجعة، على نحو قد يؤدي في النهاية إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتكمن المشكلة في تأثير مثل هذا التأخير سلبًا على مستوى نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية. وقد ينتج التأخير عن تقديم تلك المعلومات في التوقيت المناسب – والذي يعزى إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة– عن تعامل مراقب الحسابات منذ قبوله التكليف بأعمال المراجعة مع مجموعة متنوعة من عوامل الخطر، والتي تم تناولها من منظور مكون خطر أعمال مراقب الحسابات كأحد مكونات نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة.

واتساقًا مع هذا التناول، بذلت الجهود الأكاديمية على المستويين الدولي والمحلي، في محاولة منها لتحديد مستوى معنوية واتجاه العلاقة بين عوامل الخطر التي تم اقتراحها لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات وبين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، فضلاً عن اتجاه بعضها نحو اختبار تأثير واحدة أو أكثر من استراتيجيات إدارة المخاطر على اتجاه ومستوى معنوية العلاقة محل اهتمام البحث الحالي.

وقد توصل بعض الدراسات إلى ارتباط مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة طرديًا ببعض عوامل الخطر التي تم استخدامها لتحديد مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات. وقد يحدث هذا الارتباط الطردي مثلاً في حالة تطبيق منشأة المحاسبة والمراجعة استراتيجيات لإدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، يتم وفقًا لها الاستجابة لمستوى هذا الخطر بزيادة الجهود المبذولة عند أداء تكليف المراجعة (Jaggi & Tsui, 1999).

وقد خلص بعض الدراسات في هذا السياق إلى تأثير بعض عوامل الخطر التي تم الاعتماد عليها لتحديد مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات عكسيًا على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما توصل البعض الآخر إلى عدم تأثير بعض عوامل الخطر، التي استخدمت لذات الغرض، على

مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن ارتفاع مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات قد لا يؤدي في جميع الحالات إلى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد يحدث هذا مثلاً في حالة تطبيق منشأة المحاسبة والمراجعة استراييجيات لإدارة مستوى هذا الخطر، والتي يتم بموجبها تكيف مراقب الحسابات مع المستوى الحالي لخطر أعماله واكتفائه بتحميل عملائه علاوة خطر لتغطية الخسائر المحتملة مستقبلًا، كنتيجة لقبوله تكليف معين، ولكن دون زيادة الجهود المبذولة عند أداء تكليف المراجعة (Kim & Fukukawa, 2013). ويعتمد مدى قبول مراقب الحسابات التكيف مع مستوى خطر عملائه من ذوي مستوى الخطر المرتفع على نتيجة المفاضلة بين الدخل المحقق له من هؤلاء العملاء والخسائر المحتملة مستقبلاً كنتيجة لاحتمال تحمله تكاليف تقاضي وتدهور في مستوى سمعته مستقبلاً.

وفي ذات السياق، قد تتحقق العلاقة العكسية نتيجة لتبني استراتيجيات لإدارة خطر أعمال مراقب الحسابات، والتي يتم من خلالها الاستجابة لمستوى هذا الخطر عن طريق استخدام مراقبي حسابات متخصصين في صناعة عميل المراجعة، أو زيادة عدد أعضاء فريق المراجعة، أو قبول الاستمرار مع عملاء المراجعة السابقين.

وقد ركزت الدراسة الحالية، في ضوء تناولها إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، على التناول النظري والعملي لمدى تأثير مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. ولتحقيق هدف الدراسة الحالية، فقد اعتمد الباحث على عينة ٢١٧ مشاهدة من الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية عن الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥. وقد تم قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات باستخدام مجموعة من عوامل الخطر والتي تم تحديدها اعتمادًا على الدراسات السابقة ذات الصلة، وعلى القوائم المالية، وتقارير مجالس الإدارة الصادرة عن شركات العينة وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس هذه العوامل. كما تم الرجوع إلى تقارير المراجعة المرفقة بالقوائم المالية لشركات عينة الدراسة لتحديد؛ هوية مراقبي الحسابات والذين يوقعون على تقارير المراجعة بصفتهم شركاء للتكليف، وطول فترة بقائهم مع عملائهم، ومستوى تخصصهم ومنشآتهم في القطاعات التي تعمل فيها شركات عملاء المراجعة، ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وقد أظهرت نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة وجود علاقة عكسية ومعنوية بين متغيري البحث السابقين، حيث أظهرت قيم F المحسوبة لنماذج الانحدار مستوى معنوية مرتفع، ولكن على مستوى عوامل الخطر الفردية، أظهرت قيم اختبار t مستوى معنوية مرتفع فقط لأحد عوامل الخطر التي تم استخدامها في البحث الحالي لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، وتحديدًا تزامن

تاريخ انتهاء العام المالي لأغلب شركات عملاء المراجعة. كما بينت نتائج البحث أيضًا تأثير متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (لمنشأته) طرديًا (عكسيًا) ولكنه كان تأثيرًا غير معنوي بالنسبة لمستوى معنوية واتجاه العلاقة السابقة. وتتشابه تلك النتيجة مع ما خلص إليه (Hsieh & Lin, 2016)، من حيث توصله إلى انخفاض احتمال قبول مراقبي الحسابات الخبراء بصناعة العميل (عدم انخفاض احتمال قبول منشآت المحاسبة والمراجعة الخبيرة بصناعة العميل) لعملاء المراجعة ذوي مستوى خطر أعمال مراقبي الحسابات المرتفع.

وقد توسعت الدراسة الحالية مقارنة بدراسات (Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Jaggi & Tsui, 1999; Bamber et al., 1993)، ممن تناولت علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة تناولاً مباشرًا، من حيث اشتقاق الدراسة الحالية، لعدد أكبر من عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات التي يقترح استخدامها لقياس مستوى هذا الخطر، تمهيدًا لاختبار مدى تأثيرها منفردة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، فضلاً عن اختبار مدى تأثيرها مجتمعة باستخدام التحليل العاملي على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. إذ أنه في ضوء الرجوع إلى دراسات(Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Jaggi & Tsui, 1999; Bamber et al., 1993) لوحظ اقتصارها على تناول مدى تأثير عوامل الخطر التالية –منفردة– على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة: مستوى تركيز الملكية (Asthana, 2014; Bamber et al., 1993; Jaggi & Tsui, 1999)، ومدى تدهور الأوضاع المالية لعميل المراجعة (Asthana, 2014; Vuko & Cular, 2014; Bamber et al., 1993; Jaggi & Tsui, 1999)، وتاريخ انتهاء العام المالي للشركة محل المراجعة (Asthana, 2014)، وحجم منشأة مراقب الحسابات (Asthana, 2014)، وذلك على مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وتوسعت الدراسة الحالية أيضًا مقارنة بالدراسات الواردة أعلاه من حيث استهدافها تحديد مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (و/أو منشأته) كاستراتيجية لإدارة المخاطر على قوة واتجاه علاقة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وبناءً على ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، وفى ضوء مشكلته وحدوده يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية في الموضوعات التالية: محددات مدى تأخير إصدر مراقبي حسابات لتقارير المراجعة، مع التطبيق على بيانات حديثة لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. تأثير إدارة مستوى خطر عميل المراجعة على علاقة مستوى هذا الخطر بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. تأثير إدارة مستوى خطر المراجعة على علاقة مستوى هذا الخطر بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. تأثير إدارة مستوى خطر قبول التكليف بأعمال

المراجعة على تخطيط إجراءات المراجعة، دراسة تجريبية على عينة من مراقبي حسابات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتجريبي، يوصى الباحث بما يلي:

- تعديل معيار المراجعة المصري رقم ٢١٠ بحيث يتناول تفصيلاً مكونات نموذج خطر قبول التكليف بأعمال المراجعة، مع احتوائه على تعريف محدد لكل مكون، فضلاً عن تناوله لكل من: الإجراءات والارشادات التي توضح كيفية تقييم مراقب الحسابات لمستوى خطر قبوله التكليف عمومًا ومستوى خطر أعماله خاصة، والاستراتيجيات الممكن استخدامها لإدارة مستوى هذا الخطر للوصول به إلى أدنى مستوى مقبول، وعوامل الخطر التي يمكن الاسترشاد بها لتحديد مستوى هذا الخطر.
- ضرورة بذل مزيد من الجهود الأكاديمية لتحليل واختبار المزيد من عوامل الخطر الممكن استخدامها لتحديد مستوى خطر قبول التكليف عمومًا، ومستوى كل مكون من مكونات نموذج خطر قبول التكليف منفردًا، وتحديد مدى تأثير مستوى عوامل الخطر على إجراءات المراجعة وأحكام مراقبي الحسابات، نظرًا لندرة البحوث الأكاديمية على المستوى المحلي التي تناولت تلك العوامل من منظور نموذج خطر قبول التكليف عمومًا، أو من منظور أي من مكوناته منفردًا، وذلك إلى جانب ندرة من تناول منها صراحة علاقة مستوى واحد أو أكثر من مكونات هذا النموذج بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة.
- ضرورة قيام أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بتطوير البرامج الدراسية لمادة المراجعة الخارجية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير بحيث تحتوي على عدد أكبر من الحالات التطبيقية التي يتم بموجبها تدريب الطلبة عمليًا على كيفية استخدام المعلومات الواردة في قوائم مالية فعلية لعملاء المراجعة، وتقارير المراجعة المرفقة بتلك القوائم، وغيرها من المعلومات الملائمة بشأن هؤلاء العملاء، لأغراض تقييم مخاطر قبول التكليف بأعمال المراجعة لهؤلاء العملاء، والقيام بالإجراءات الأساسية التحليلية، وغيرها من إجراءات المراجعة التي قد تعتمد في تنفيذها على نتائج هذا التقييم.

قائمة المراجع المستخدمة

أولاً: المراجع العربية:

- أمين، أسامة ربيع.، ٢٠٠٨، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SSPS**، قسم الإحصاء والرياضة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

- البورصة المصرية.، ٢٠١٤، ***معدل الدوران المرجح بالأسهم حرة التداول على الفترة من ٢٠١٤/١٠/١ إلى ٢٠١٤/١٢/٣١، متاح على موقع*** **www.egx.com.eg**

- ـــــــ.، ٢٠١٥، ***النشرة اليومية-الأربعاء ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ (العدد ٢٤٣)، متاح على موقع*** **www.egx.com.eg**

- ـــــــ.، ٢٠١٥، ***معدل الدوران المرجح بالأسهم حرة التداول على الفترة من ٢٠١٥/١٠/١ إلى ٢٠١٥/١٢/٣١، متاح على موقع*** **www.egx.com.eg**

- ـــــــ.، ٢٠١٦، ***تقرير البورصة السنوي-حصاد عام ٢٠١٦، متاح على موقع www.egx.com.eg***

- الهيئة العامة لسوق المال.، ٢٠٠٨، ***شروط التكليف بعمليات المراجعة***، **متاح على موقع www.efsa.gov.eg**.

- سلامة، نبيل فهمي، ١٩٩٠، "دراسة تجريبية لمحددات تأر نتائج المراجعة في الوحدات الاقتصادية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، العدد رقم ١، ص:٤٣٥-٤٦٤

- مجاهد، محمد عبد الله، ٢٠٠٢، "تقييم مخاطر بيئة عملية المراجعة المرتبطة بقرار قبول العميل وأثرها على هذا القرار بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية"، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة***، مجلد رقم ٢٦، عدد رقم ٢، ص:٣٤٩-٣٩٠

- محمد، أحمد عبد المالك، ١٩٩٥، "دراسة تحليلية للعوامل المحددة لتأخير تقرير المراجع"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، عدد رقم ٢، ص:٣١٣-٣٤٣

- محمد، سامي حسن علي، ٢٠١٦، "إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية"، ***الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، مجلد ٢٠، العدد رقم ١، ص:٣٠٣-٣٥٢

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Abernathy, John L.; Michael Barnes; Chad Stefaniak & Alexandria Weisbarth., 2017, "an International Perspective on Audit Report Lag: a Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research", ***International Journal of Auditing*** (21), pp.100–127

- Aljaaidi, Khaled Salmen; Ghassan Saeed Bagulaidah; Noor Azizi Ismail & Faudziah Hanim Fadzil., 2015, "an Empirical Investigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan", ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol. 11, No. 4, pp.963-980

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)., 2015, **AU-C Section 210-Terms of Engagement**: Statements on Auditing Standards (SASs), ***Available at www.aicpa.org.***

- Asare, Stephen; Jeffrey Cohen & Greg Trompeter., 2005, "the Effect of Non-Audit Services on Client Risk, Acceptance and Staffing Decisions", ***Journal of Accounting and Public Policy***, No. 24, pp.489–520
- Asthana, Sharad., 2014, "Abnormal Audit Delays, Earnings Quality and Firm Value in the USA", ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, Vol.12, No.1, pp. 21-44
- Bamber, E. Michael; Linda Smith Bamber & Michael P. Schoderbek., 1993, "Audit Structure and other Determinants of Audit Report Lag: an Empirical Analysis", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory,*** Vol. 12, No. 1, pp.1-23
- Basioudis, Ilias G., 2007, "Auditor's Engagement Risk and Audit Fees: The Role of Audit Firm Alumni", ***Journal of Business Finance & Accounting***, 34(9) & (10), pp.1393-1422
- Bedard, Jean C. & Lynford E. Graham., 2002, "The Effects of Decision Aid Orientation on Risk Factor Identification and Audit Test Planning", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 21, No. 2, pp.39-56
- Blankley, Alan I.; David N. Hurtt & Jason E. MacGregor., 2014, "The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 33, No. 2, pp. 27–57
- -----.; ------ & -------., 2015, "Practitioner Summary: are Lengthy Audit Report Lags a Warning Signal?", ***Current Issues in Auditing***, Vol. 9, Issue.2, pp.19-28
- Cullinan, Charles P. & Xiaochuan Zheng., 2017,"Accounting Outsourcing and Audit Lag", Managerial Auditing Journal, Vol.32, Iss.3, pp. 276 - 294
- Dao, Mai & Trung Pham., (2014),"Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 29, No.6, pp.490-512
- Demartini, Chiara & Sara Trucco., 2016, "Audit Risk and Corporate Governance: Ltalian Auditors' Perception after the Global Financial Crisis", ***African Journal of Business Management***, Vol. 10(13), pp. 328-339
- El-Bannany, Magdi., 2006, "a Study of the Determinants of Audit Report Lag in the Egyptian Banks", ***Alfikr Almuhasby***, Vol.10, No.2, pp.57-78
- Ethridge, Jack R.; Treba Lilley Marsh & Kurt Canfield., 2007a, "Engagement Risk: a Preliminary Analysis of Audit Firms' Client Acceptance Decisions", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Vol.11, No. 1, pp.1-8
- ------.; ------- & Bonnie Revelt., 2007b, "Engagement Risk: Perceptions and Strategies From Audit Partners", ***Journal of Business & Economic Research***, Vol. 5, No. 4, pp. 25-32
- Field, Andy., 2009, **Discovering Statistics Using SPSS** (Third Edition), (eds) SAGE Publications Ltd, 1 Oliver's Yard, 55 City Road, London
- Financial Accounting Standards Board (FASB)., 2010, **Conceptual Framework for Financial Reporting**: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, ***available at www.fasb.org***
- Giroux, Gary & Cory Cassell., 2011, "Research Report: Changing Audit Risk Characteristics in the Public Client Market", ***Research in Accounting Regulation***, No.23, pp.177–183
- Habiba, Ahsan & Md. Borhan Uddin Bhuiyanb., 2011, "Audit Firm Industry Specialization and the Audit Report Lag", ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*** (20), pp.32–44

- Hassan, Yousef Mohammed, 2016," Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine ", ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, Vol.6, Iss.1, pp. 13 - 32
- Hillson, D., 2002, "Extending the Risk Process to Manage Opportunities", ***International Journal of Project Management***, Vol. 20, No.3, pp. 235–240

- Hsieh, Yu-Ting & Chan-Jane Lin., 2016, "Audit Firms' Client Acceptance Decisions: Does Partner-Level Industry Expertise Matter?", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 35, No. 2, pp.97-120
- Hu, Yabei & Shigemi Izumida., 2008, "Ownership Concentration and Corporate Performance: a Causal Analysis with Japanese Panel Data", ***Corporate Governance***, Vol.16, No.4, pp.342-358
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)., 2015, **Agreeing the Terms of Audit Engagements:** International Standard on Auditing (ISA No.210)**,** ***Available at www.web.ifac.org***
- ----------., 2015, **the Auditor'S Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements:** International Standard on Auditing (ISA No.240)**,** ***Available at www.web.ifac.org***
- Jaggi, Bikki & Judy Tsui., 1999, "Determinants of Audit Report Lag: Further Evidence from Hong Kong", ***Accounting and Business Research***, Vol. 30. No. 1. pp. 17-28
- Johnstone, Karla. M & Jean C Bedard., 2003, "Risk Management in Client Acceptance Decisions", ***the Accounting Review***, Vol.78, No.4, pp.1003-1025
- Johnstone, Karia M., 2000, "Client-Acceptance Decisions: Simultaneous Effects of Client Business Risk, Audit Risk, Auditor Business Risk, and Risk Adaptation", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol.19, No.1, pp.2-25
- Johnstone, Karia M., 2001, "Risk, Experience and Client Acceptance Decisions", ***National Public Accountant***, Vol.46, No.5, pp.27-29,38

- Khalil, Samer K.; Jeffrey R. Cohen & Kenneth B. Schwartz., 2011, "Client Engagement Risks and the Auditor Search Period", ***Accounting Horizons***, Vol. 25, No. 4, pp.685-702
- Kim, Hyonok & Hironori Fukukawa., 2013, "Japan's Big 3 Firms 'Response to Clients' Business Risk: Greater Audit Effort or Higher Audit Fees?", ***International Journal of Auditing***, (17), pp.190-212
- Knechel, W. Robert & Jeff L. Payne., 2001, "Research Notes: Additional Evidence on Audit Report Lag", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol.20, No.1, pp. 137–146
- Lee, Ho-Young & Geum-Joo Jahng., 2008, "Determinants of Audit Report Lag: Evidence From Korea: an Examination of Auditor-Related Factors", ***The Journal of Applied Business Research***, Vol. 24, No. 2, pp.27-44
- Lee, Ho-Young; Vivek Mande & Myungsoo Son., 2009, "do Lengthy Auditor Tenure and the Provision of Non-Audit Services by the External Auditor Reduce Audit Report Lags?", ***International Journal of Auditing*** (13), pp.87-104
- Meckfessel, Michele D. & Drew Sellers., 2017, "The Impact of Big 4 Consulting on Audit Reporting Lag and Restatements ", ***Managerial Auditing Journal***, Vol.32, Iss.1 pp.19 - 49
- Moghaddam, Abolfazl Ghadiri; Mahrokh Shakeri; Noora Amani & Mojtaba Sane'ee Kakhki., 2014, "Non-Executive Directors and Audit Report Lag in the Companies Listed in Tehran Stock Exchange", ***Applied Mathematics in Engineering, Management and Technology***, 2 (2), pp.259-266
- Nelson, Sherliza Puat & Siti Norwahida Shukeri., 2011, "Corporate Governance and Audit Report Timeliness: Evidence From Malaysia", ***Research in Accounting in Emerging Economies***, Vol.11, pp.109–127
- Nguyen, Tuan; Stuart Locke & Krishna Reddy., 2015, "Ownership Concentration and Corporate Performance from a Dynamic Perspective: does National Governance Quality Matter?", ***International Review of Financial Analysis***, (41), pp.148-161
- Niemi, Lasse., 2002, "do Firms Pay for Audit Risk? Evidence on Risk Premiums in Audit Fees after Direct Control for Audit Effort", ***International Journal of Auditing***, (6), pp. 37-51

- Ouertani, Insaf & Salma Damak Ayadi., 2012, "Auditor Engagement Decision: an Exploratory Study in the Tunisian Context", ***Accounting and Management Information Systems***, Vol. 11, No. 3, pp. 371–390.
- Pham,Trung; Mai Dao & Veena L. Brown., 2014, "Investment Opportunities and Audit Report Lags: Initial Evidence", ***Accounting and Finance Research***, Vol. 3, No. 4, pp.45-57
- Pizzini, Mina; Shu Lin & Douglas E. Ziegenfuss., 2015, "The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 34, No. 1, pp. 25–58
- Sahnoun, Manel Hadriche & Mohamed Ali Zarai., 2009, "Auditor-Auditee Negotiation Outcome: Effects of Auditee Business Risk, Audit Risk, and Auditor Business Risk in Tunisian Context", ***Corporate Governance: an International Review***, 17(5), pp.559-572
- Sharma, Divesh S.; Paul N. Tanyi Z & Barri A. Litt., 2017, "Costs of Mandatory Periodic Audit Partner Rotation: Evidence From Audit Fees And Audit Timeliness", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 36, No. 1, pp.129-149
- Stanley, Jonathan D., 2011, "Is the Audit Fee Disclosure a Leading Indicator of Clients' Business Risk?", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 30, No. 3, pp. 157–179
- Sultana, Nigar; Harjinder Singh & J-L.W. Mitchell Van der Zahn., 2015, "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag", ***International Journal of Auditing***, 19, pp.72–87
- Verma, J.P., 2013, **Data Analysis in Management with SPSS Software**, (eds) Springer Science Business Media, New Delhi, India.
- Vuko, Tina & Marko Cular., 2014, "Finding Determinants of Audit Delay by Pooled OLS Regression Analysis", ***Croatian Operational Research Review***, pp. 81-91
- Wei, Luo., 2012, ***Determinants and Implications of Audit Reporting Lags in China***, a Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Philosophy in Business, Lingnan University, China.
- Whitworth, James D. & Tamara A. Lambert., 2014, "Office-Level Characteristics of the Big 4 and Audit Report Timeliness", ***Auditing: a Journal of Practice & Theory***, Vol. 33, No. 3, pp. 129–152

ملحق رقم (١): قياس متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	القياس
المتغير التابع:		
مدى تأخير تقرير مراقب الحسابات	ARL	يتم قياسه بطول الفترة الزمنية من تاريخ انتهاء العام المالي للشركة محل المراجعة حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة
المتغيرات المستقلة:		
رأي مراقب الحسابات	X_1	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة إصدار مراقب الحسابات بديل للرأي غير معدل ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
حجم مراقب الحسابات	X_2	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة انتماء مراقب الحسابات لإحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
طول مدة استمرار علاقة مراقب الحسابات كشريك للتكليف بعميله	X_{3-4}	استخدم لقياس هذا المتغير متغيريين ثنائيين. يأخذ المتغير الأول القيمة واحد في حالة استمرار علاقة مراقب الحسابات مع عميله لمدة أكبر من سنتين ويأخذ القيمة صفر إذا كانت مدة استمراره مع عميله تساوي أو أقل من سنتين. ويأخذ المتغير الثاني القيمة واحد في حالة استمرار علاقة مراقب الحسابات مع عميله لمدة أكبر من خمس ويأخذ القيمة صفر إذا كانت مدة استمراره مع عميله تساوي أو أقل من خمس سنوات.
خبرة مراقب الحسابات	X_{5-6}	استخدم لقياس هذا المتغير الحصة السوقية لشريك التكليف X_6 (منشأته X_5) داخل سوق خدمات المراجعة، وتم حسابها باجمالي عدد عملاء شريك التكليف (منشأته) في قطاع صناعي معين إلى إجمالي عدد عملاء جميع شركاء المراجعة (منشآت المحاسبة والمراجعة) في هذا القطاع، يلي ذلك استخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا حقق شريك التكليف (منشأته) أعلى حصة سوقية على مستوى القطاع، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
تاريخ نهاية العام المالي لعميل المراجعة	X_7	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة انتهاء السنة المالية لعميل المراجعة في ٣١ ديسمبر من كل عام ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
درجة تركز الملكية	X_8	استخدم لقياس هذا المتغير نسبة الأسهم المملوكة لحاملي أكبر من ٥% من أسهم الشركة.
مدى قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً	X_9	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة إصدار مراقب الحسابات بديل للرأي يفيد الشك في قدرة عميل المراجعة على الاستمرار في المستقبل ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
معدل الرفع المالي	X_{10}	نسبة إجمالي الالتزامات (إجمالي الأصول مطروحًا منها حقوق الملكية) إلى إجمالي الأصول
نسبة السيولة	X_{11}	نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات	X_{12}	نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الالتزامات
معدل العائد على الأصول	X_{13}	صافي الأرباح بعد الضرائب مقسومًا على إجمالي الأصول
مدى تحقيق عميل المراجعة لخسارة	X_{14}	متغير ثنائي a dichotomous variable يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق عميل المراجعة لصافي ربح بعد الضرائب سالب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
مدى تحقيق عميل المراجعة لتدفقات نقدية سالبة	X_{15}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق عميل المراجعة لتدفقات نقدية من العمليات سالبة ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
مدى تحقيق عميل المراجعة لرأس مال عامل سالب	X_{16}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة تحقيق عميل المراجعة لرأس مال عامل سالب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك

متغيرات الرقابة: المستوى المطلق لإجمالي الاستحقاقات	X_{17}	= (صافي الربح قبل الضرائب [صافي الربح المحاسبي]-صافي التدفقات النقدية من العمليات)/إجمالي الأصول
حجم شركة عميل المراجعة	X_{18}	اللورغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول	X_{19}	= المخزون ÷ إجمالي الأصول
عدد الشركات التابعة لعميل المراجعة	X_{20}	عدد الشركات التابعة لعميل المراجعة
مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لوظيفة تنفيذية	X_{21}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة كان رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
مدى امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة	X_{22}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك رئيس مجلس الإدارة لأسهم في الشركة التي يشغل بها هذا المنصب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
مدى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة	X_{23}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة التي يشغلون بها هذا المنصب ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
نسبة الأسهم المملوكة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة	X_{24}	نسبة الأسهم المملوكة لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كما وردت بتقرير مجلس الإدارة
مدى استقلال أعضاء مجلس الادارة	X_{25}	نسبة أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد الأعضاء
حجم مجلس الإدارة	X_{26}	عدد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
نشاط مجلس الإدارة خلال العام	X_{27}	عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام
حجم لجنة المراجعة	X_{28}	عدد رئيس وأعضاء لجنة المراجعة
نشاط لجنة المراجعة خلال العام	X_{29}	عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام
مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالشركة	X_{30}	متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة عدم وجود وظيفة للمراجعة الداخلية داخل الشركة ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك
القطاع الذي تنتمي إليه شركة عميل المراجعة	$X_{31–44}$	متغيرات وهمية بعدد القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة، بحيث يأخذ المتغير القيمة واحد للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة والقيمة صفر للقطاعات الأخرى X31: Communications, X32: Construction, X33: FinServices, X_{34}: Real Estate, X35: Chemicals, X36: Core resources, X37: Media, X38: Food and Drinks, X39: Technology, X40: Services and industrial products and cars, X41: Medical care and medicines, X42: Travel and leisure, X43: Personal and Household Products, X44: Distributors and retail trade:
العام المالي	X_{45-47}	متغيرات وهمية بعدد السنوات التي تغطيها عينة الدراسة الحالية، بحيث يأخذ المتغير القيمة واحد للعام الذي تخصه بيانات العينة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك X_{45}: 2015; X_{46}: 2014; X_{47}:2013